

تحديات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا

د. عبدالعال الديري

أستاذ العلوم السياسية المساعد، جامعة السويس

منهما تجاه الأزمة السورية. فتركيا ترفض بشدة ما تزعمه من ممارسات عنيفة للجيش السوري ضد تجمعات سكنية بزعم احتوائها كما تدعى لجماعات معارضة تقاتل من أجل إقصاء النظام السوري. فضلا عن ذلك، اتضح أن تركيا التي تؤيد المعارضة السورية، لا تقبل بحل للأزمة يكون بشار الأسد ونظامه جزءا منه. ويأتى الموقف الروسى من الوضع فى سوريا على النقيض من الموقف التركى، حيث تدعم موسكو نظام بشار الأسد فى حربه ضد الجماعات الإرهابية.

والحق أن هذا الموقف التركى الواضح إزاء نظام بشار الأسد والمعارضة السورية كتحدى واضح للسياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا لا يمثل التحدى الوحيد، إذ إن هناك تحديات أخرى لا يمكن إنكارها، تتصدرها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط عامة، وإزاء الوضع فى سوريا خاصة، فضلا عن التحدى الذى تمثله الجماعات الإرهابية التى تقاتل ضد الجيش السوري فى سعى منها لإقصاء نظام بشار الأسد.

وعلى الرغم من التوجهات الروسية الجديدة تجاه الولايات المتحدة، والتى تقوم على تفضيل علاقات تعاونية لا صراعية مع واشنطن، فإن هذه الأخيرة، التى ظلت تسعى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى احتواء وتطوير التقدم الروسى فى منطقة الشرق الأوسط، لم تبادر إلى تقديم حسن النية، وفتح صفحة سياسية جديدة مع الدب الروسى. فمثلا، وعلى سبيل المثال فى عهد الرئيس الأسبق نيكسون، كانت هناك استراتيجية العمودين المتساندين -إيران والسعودية- لدعم النفوذ الأمريكى، ومنع توسع الاتحاد السوفيتى صوب الخليج. وقد أسهمت الولايات المتحدة فى إقامة وتسليح تنظيم القاعدة لإجلاء السوفيت عن أفغانستان عام ١٩٧٩، والتى عدت خطوة رئيسية فى تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١. بيد أن القوة الروسية الناهضة، والمشروع الراهن الذى يقوده الرئيس فلاديمير بوتين بشأن إنشاء روسيا العظمى، بدأ من شبه جزيرة القرم، وامتدادا إلى شرق أوروبا، يشكلان تهديدا مباشرا لنفوذ الولايات المتحدة وأوروبا فى النظام الدولى الراهن. فإذا أضفنا إلى ذلك احتمالات قدوم روسيا الوشيك إلى الشرق الأوسط والوطن العربى، فإن تهديد النفوذ الأمريكى والأوروبى يصبح أكثر خطورة(٢).

أحدثت العمليات العسكرية، التى شنّها الجيش السوري على إدلب منذ ديسمبر ٢٠١٩ حتى عملية الخميس الأخير من فبراير ٢٠٢٠، شرخا كبيرا فى العلاقات الروسية - التركية، التى كادت تدخل فى مرحلة من الوفاق والتنسيق حول سوريا، بدلا من الخلاف والشقاق. وبموجب هذه العملية الأخيرة، تكون حصيلة القتلى فى صفوف الجيش التركى ما يقرب من ٥٦ ضابطاً وجندياً.

كان الرئيس التركى رجب طيب أردوغان قد عبر عن غضبه إزاء العمليات العسكرية للجيش السوري فى إدلب، فى ظل تأييد ودعم روسيين، عاداً إياها نقضا واضحا لاتفاق سوتشى المبرم بين روسيا وتركيا عام ٢٠١٨، والذى نص على التزام جميع الأطراف بوقف إطلاق النار والعمليات العسكرية فى إدلب. كما هدد أردوغان برد فعل تركى قاس ضد مواقع الجيش السوري، إثر مقتل ما يقرب من ٢٠ جنديا تركيا عند بدء العمليات السورية -حصيلة ما قبل العملية الأخيرة- وأنه لن يتهاون مع أى اعتداءات من جانب قوات الأسد، الأمر الذى استثار القيادة الروسية بأن أكدت رفضها لأى عملية عسكرية تركية ضد الجيش السوري. فضلا عن ذلك، رأى الكرملين أن تنفيذ مثل هذه العملية سيكون أسوأ سيناريو على أرض سوريا.

وعلى الرغم من وقوف مستوى الحدة فى التوتر بين موسكو وأنقرة عند حد التهديد بشن هجوم عسكري تركى ضد الجيش السوري، وردود الفعل الروسية بالرفض لأى تحرك عسكري تركى، فقد فاجأ الجيش السوري جميع الأطراف بهجوم واسع على إدلب فى نهاية فبراير ٢٠٢٠ ليحصد أرواح ٣٦ ضابطاً وجندياً تركيا آخرين، الأمر الذى أشعل نيران الثأر والانتقام لدى القيادة التركية، فكان أن ردت أنقرة سريعا بهجوم عسكري، حصد أرواح نحو ألفين من جنود الجيش السوري، والمسلحين الموالين له، فضلا عن تدمير ٣٠٠ آلية عسكرية سورية، ومخازن أسلحة كيميائية، وفقا لحديث متلفز للرئيس التركى(١).

ومن الأهمية بمكان تأكيد أن موقف تركيا، منذ بداية الأزمة السورية، يمثل أحد التحديات الرئيسية التى تواجه السياسة الخارجية لروسيا تجاه سوريا، خاصة مع اختلاف رؤية كل

وتسعى هذه الدراسة بشكل أساسي للإجابة عن تساؤلات رئيسية، مؤداها:

- ١- هل تأثرت السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية بالتحديات التي اصطدمت بها على الأرض؟
- ٢- ما حدود تأثير تلك التحديات؟
- ٣- ما حدود تأثير النظام السوري بتناقض مصالح القوى الدولية وتضاربها فيما يتعلق بالشأن السوري؟
- ٤- ما سيناريوهات المواجهة الروسية للتحديات التي تهدد مصالحها في سوريا؟

وترمى هذه الدراسة لتحقيق عدد من الأهداف المهمة، منها:

- ١- تبيان ملامح السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية.
- ٢- إثبات أن السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا تواجه تحديات كبرى قد تنال منها، وتؤثر في توجهاتها.
- ٣- تأكيد أن التحدي الأمريكي الغربي يعد من أبرز وأخطر التحديات التي تواجه التحرك الروسي تجاه الوضع في سوريا.
- ٤- تبيان أثر جماعات التطرف والإرهاب على استقرار الأوضاع داخل سوريا، ومدى تأثير المساعي الروسية لبسط سيطرتها ونفوذها هناك بأنشطة تلك الجماعات.
- ٥- إبراز التحدي التركي في مواجهة السياسة الخارجية الروسية تجاه الوضع في سوريا، وحدود تأثيره من الناحية الواقعية.
- ٦- بيان الاستراتيجيات الروسية لمواجهة التحديات التي تواجهها على الأرض السورية.

تأسيساً على ما تقدم، وللإجابة عن التساؤلات السابقة، يمكن تأكيد أنه منذ عام ٢٠١١، راهنت روسيا -ولا تزال- على بقاء نظام بشار. إذ إنه من وجهة نظرها، ووفقاً لحساباتها ومصالحها، هناك صعوبات كثيرة تواجه عملية التغيير في سوريا، لا سيما أنها -أي روسيا- تدير جزءاً من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، من خلال علاقتها المتطورة مع النظام السوري في السنوات الأخيرة، وهي على غير استعداد لخسارة وجودها العسكري على السواحل السورية، وترك الساحة للمخططات الأمريكية والأوروبية، حيث تمثل خسارتها لسوريا نهاية لوجودها في الشرق الأوسط ككل، بالإضافة إلى تمكن روسيا من إعادة بناء علاقتها مع سوريا، خلال السنوات العشر السابقة على اندلاع الانتفاضة، حيث تطورت هذه العلاقات، من خلال قطاعات الطاقة، والتعاون العسكري، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية. ولا شك في أن هذه الانتفاضة واستمرار حالة عدم الاستقرار سيؤثران حتماً في المصالح الروسية. كما أن احتمالات التغيير ربما تعيد هيكلة أجهزة السلطة، وفقاً لولاءات وميول سياسية داخلية وخارجية جديدة قد تؤثر سلباً في المصالح الروسية في سوريا. إذ تقدر

إذن، وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إنه رغم مكانة روسيا على الساحة الدولية، ودورها المؤثر في الصراع الدائر على (أو في) سوريا (٣)، فإن سياستها الخارجية تجاهها تواجه العديد من التحديات التي تحتاج إلى التنفيذ والأخذ في الحسبان عند التعاطي مع الملف السوري، بما ينطوي عليه من تعقيدات ومصالح قوى كبرى متصارعة شرقاً وغرباً.

وفي واقع الأمر، تحتل السياسات الغربية إزاء الأزمة السورية، سواء السياسات الأمريكية أو حليفاتها من أعضاء الاتحاد الأوروبي، مكان الصدارة ضمن جملة التحديات التي تواجه السياسة الروسية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالملف السوري، والموقف من النظام الحاكم في سوريا (٤). فضلاً عن ذلك، هناك تحد ثانٍ يتعلق بتركيا وسياساتها في المنطقة، والتي - كما سبق القول - ترمي بالأساس إلى الإطاحة بنظام بشار الأسد، ومساعدة القوى المعارضة هناك. وتمثل الجماعات الإرهابية المسلحة التحدي الثالث بين جملة التحديات التي تواجه السياسة الروسية في المنطقة.

وتتمحور المشكلة البحثية وتساؤلاتها في أنه منذ اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، باتت الأراضي السورية ساحة للاقتتال الداخلي بين ما يطلق عليه "المعارضة" بمختلف فصائلها والنظام الحاكم في سوريا. يقابل هذا الاقتتال صراعاً بين القوى الكبرى في المجتمع الدولي على من له الحق في ترتيب البيت السوري، بما يخدم مصالحه وامتيازاته هناك. فالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيران، وتركيا، جميعاً أطراف دولية أقحمت أنفسها في الأزمة السورية من أجل اقتسام النفوذ والمصالح - وإن شئت فقل الغنائم - كل وفق تصوره ورؤيته. ولم تكن السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية إلا ترجمة للتطلعات الروسية في سوريا كسوق لتصريف منتجاتها، لاسيما تجارة السلاح، وتلبية للصفقات المعلقة على استقامة الأوضاع، وترجيح كفة نظام بشار الأسد في مواجهة المعارضة. وحيث إن روسيا ترغب في الاستحواذ على سوريا والهيمنة عليها، فكان سعيها الدؤوب لإخراج القوى الغربية منها، وكذا إعلان دستور جديد وقوانين جديدة تحسم الصراع بشكل يحقق لروسيا ما تريد. والحق، فإن تعدد التحديات التي تقف حجر عثرة في طريق السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية من شأنه إعاقة عملية تحقيق الأهداف الروسية داخل سوريا، فضلاً عن الآثار السلبية التي ستنعكس على الشعب السوري، حال تراجع الدور الروسي داخل الأراضي السورية، وهو التراجع غير المتوقع أو غير المربر حال وقوعه. وهنا، تتفاقم المشكلة وتزداد تعقيداً، خاصة عندما نكون بصدد تحديات تتوارد من اتجاهات عدة، سواء من الغرب، متمثلاً في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو من الداخل السوري، متمثلاً في قوى المعارضة وجماعات التطرف والإرهاب على الأرض السورية، أو ذلك التحدي الذي تمثله تركيا وسياساتها المناهضة للنظام السوري الحاكم، والمالية في الوقت نفسه لما تسميه جماعات المعارضة التي تحارب داخل سوريا، سعيها لإسقاط النظام.

روسيا لا تزال تبدي درجة يعتقد بها من الاستقلالية في صنع قراراتها، وذلك في مواجهة الضغوط الأمريكية، خصوصا إذا تعلق الأمر بمصلحة اقتصادية مباشرة لروسيا، أو بأمنها القومي(٨)، كما هو الحال بالنسبة للأزمة السورية.

فمثلا، اعتقدت روسيا أن إدارة الرئيس أوباما آنذاك قد قامت بخداعها عندما أعربت عن رغبتها في انطلاقة جديدة في العلاقات بين البلدين، وهو الانطباع الذي أعطاه لقاء وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، مع نظيرها الروسي، سيرجي لافروف، في موسكو عام ٢٠٠٩، عندما أمسك الطرفان بزبر كهربائي وضغطاه معا، إعرابا منهما عن الرغبة المتبادلة في تجاوز التوتر الذي ساد حقبة الرئيس بوش الابن.

على الرغم مما سبق، فإنه عندما بدأت الأزمة السورية، في وقت كانت فيه موسكو منشغلة بقضايا داخلية وخارجية، ليس من ضمنها سوريا، حيث كانت الاستعدادات -داخليا- تجرى على قدم وساق لإعادة بوتين إلى الكرملين، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعمين المادي والمعنوي إلى المعارضة الروسية التي تعاطم نفوذها مع اتهامات لبوتين بالإشراف على تزوير الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠١١، ثم انتقلت لتستهدف عودته إلى الرئاسة، مما أدى إلى ظهور وتنامي اعتقاد روسي بأن واشنطن تسعى إلى نقل رياح التغيير إلى موسكو(٩). من جهة أخرى، أثار الاستغلال الأمريكي لقرارات مجلس الأمن في شأن ليبيا، والانحراف بهدفها من حماية المدنيين إلى الإطاحة بالقذافي، استياء شديدا في موسكو التي شعرت بالغبن، بعد أن خسرت عقود تسليح بمليارات الدولارات مع نظام القذافي.

ولما كانت منطقة الشرق الأوسط لا تزال أسيرة لمفاهيم كلاسيكية في العلاقات الدولية، مثل موازين القوى، والواقعية السياسية بنسختها التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، ونظرا إلى حجم المصالح والرهانات الكبرى على نتيجة الصراع الداخلي في سوريا، وشدة الاستقطاب والتنافس الإقليمي، الذي تغذى على التغيير الاستراتيجي الناجم عن الغزو الأمريكي للعراق، و بروز قطبين إقليميين مهمين، هما إيران وتركيا، فإن المنطقة شهدت، منذ اندلاع الأزمة السورية، حالة إعادة اصطاف للقوى، تبدأ من داخل سوريا، وتصل إلى عواصم القوى الكبرى في النظام الدولي، مروراً بالطبع بالعواصم الإقليمية البارزة(١٠).

ب- الانقسام إلى معسكرين بشأن القضية السورية:

الواقع إن حالة الصراع القائمة على سوريا يتصدرها معسكران، يتألف كل منهما من ثلاث مجموعات تتفاعل على ثلاثة مستويات رئيسية، محلية، وإقليمية، ودولية. أما المعسكر الأول، وهو معسكر التغيير الذي يسعى إلى الإطاحة بالنظام السوري، فيشمل المنتفضين ضد نظام الاستبداد في سوريا، ويدعمهم إقليميا كل من تركيا ودول من الخليج العربي، والأردن، إلى حد ما، ومن ورائهم جميعا يقف الغرب بجناحيه الأوروبي والأمريكي. ويمثل هذا المعسكر، بكل طوائفه، التحدي الأكبر أمام السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية. أما المعسكر الآخر، فهو معسكر الحفاظ على الوضع القائم، ويشمل النظام السوري الذي يدعمه

قيمة الصادرات الروسية إلى سوريا بـ ١,١ مليار دولار في عام ٢٠١٠، كما أن الاستثمار الروسي في سوريا وصل إلى ١٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، كما تلتزم روسيا بعقود في مجال الأسلحة بقيمة أكثر من أربعة مليارات دولار مع سوريا.

مما يذكر في هذا الصدد أن روسيا كانت قد قررت شطب ٨٠٪ من الديون التي تراكمت على سوريا لمصلحة موسكو، والبالغة عشرة مليارات ونصف مليار يورو في يناير ٢٠٠٥(٥).

ومن ثم، فليس عجبا أن تكون روسيا من بين الدول التسع، التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، حول سوريا، في اجتماعه يوم ٢٩ أبريل ٢٠١٢، الذي جاء بمبادرة أمريكية، ويشجب الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات بحق المتظاهرين، وأن تحذر من مغبة التدخل الخارجي في سوريا، حيث رأت أن مثل هذا التدخل لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف، وربما إشعال حرب أهلية. كما صوتت موسكو كذلك ضد قرار مجلس الأمن، الصادر في ٢٣ أغسطس ٢٠١٢، ورأت أنه يهدف إلى تنحية الحكومة الشرعية للبلاد(٦).

وعلى الرغم مما تقدم، فإن روسيا، في سياساتها الخارجية، وتحركاتها تجاه الأزمة السورية، قد واجهت جملة من التحديات التي أثرت فيها ونالت منها -بدرجة أو بأخرى- وبما انطوى عليه ذلك من تهديدات كبيرة للمصالح الروسية في سوريا.

أولا- سياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه الوضع السوري:

تقع السياسات الغربية إزاء الأزمة السورية، وفي القلب منها السياسات الأمريكية، في صدارة التحديات الكبرى التي تعرقل مسيرة السياسة الروسية تجاه هذه الأزمة، كما تمثل عائقا رئيسيا في طريق السيناريوهات الروسية لحفظ مصالحها في المنطقة عامة، وفي سوريا على وجه الخصوص.

أ- القضية السورية: الصراع بين أطراف داخلية لمصلحة القوى الكبرى:

بدأت الأزمة السورية مرتبطة بصيرورة ما أطلق عليه الغرب "الربيع العربي". إلا أنها سرعان ما تحولت إلى صراع نفوذ بين الدول الإقليمية الكبرى، ثم أخذت ترتبط بمستوى أعلى من التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي، وتحديدا روسيا والصين من جهة، والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. فطبيعة العلاقات الأمريكية مع روسيا والصين، تحديدا تتسم بدرجة من التعقيد الشديد، انعكس في مواقفها من الأزمة السورية التي أبرزت مدى التجاذب والتعارض في المصالح بين العمالقة الدوليين في ملفات مختلفة. وبخلاف الاعتقاد السائد، لا تشكل سوريا حالة مهمة بذاتها بالنسبة إلى موسكو أو بكين، وإنما وسيلة للاحتجاج على سياسات أمريكية تجاهها، أو جزء من استراتيجية أوسع لمقايضتها في قضايا أكثر أهمية تتركز في مناطق أكثر حيوية بالنسبة إليهما(٧).

ويجب التأكيد أن التطور الذي طال العلاقات الروسية - الأمريكية لم يكن على النحو الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر في عملية صنع القرار الروسي تأثيرا مطلقا، لأن

في نهاية المطاف، بترجمة ذلك إلى تسوية تكفل مصالحه على الساحتين الإقليمية والدولية (١٣).

وتؤكد روسيا باستمرار أن حق الفيتو ليس مجرد نزوة، بل جزء لا يتجزأ من النظام العالمي، وأنه موثق بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأنها لم تلجأ إليه إلا نتيجة لإصرار الولايات المتحدة على ضرب النظام السوري. وتتمثل قوة هذا الحق -حق الفيتو- في أن القرار الذي يقف ضده، على الأقل، عضو واحد دائم في مجلس الأمن الدولي لا يمكن أن يكون متكاملًا وفعالًا، الأمر الذي يستوجب على الولايات المتحدة والدول الأخرى الأخذ في الحسبان التجربة المريرة التي يعيشها الشعب السوري، وألا يحاولوا اللجوء إلى سيناريوهات استخدام القوة ضد سوريا، من دون قرار من مجلس الأمن الدولي، كما حدث مع ليبيا من قبل (١٤).

نخلص إلى أن هناك اختلافاً واضحاً في المصالح والرؤى بين أطراف معسكر التغيير من جانب، ومعسكر الحفاظ على الوضع القائم من جانب آخر. إلا أن مصالحهما اجتمعت إما على التغيير أو عدمه، أو على منزلة بينهما، وذلك لغيب الرغبة أو القدرة على التوصل إلى تسوية، في ظل معطيات الصراع الراهنة. نتيجة ذلك، وبمجرد أن يتحقق لكل طرف داخل كل معسكر أهدافه، قد تختفي الاصطفافات القائمة، وتظهر أخرى جديدة.

ج- الولايات المتحدة الأمريكية تقود التحرك الغربي:

منذ البداية، تولت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قيادة التحرك السياسي الغربي في التعاطي مع الأزمة السورية. إلا أن ردودهما تميزت بالارتباك، خصوصاً في المراحل الأولى للانتفاضة، كما كانت تجاه معظم احتجاجات الربيع العربي. ومثل جميع الأطراف الأخرى، شكلت الاحتجاجات السورية مفاجأة كبرى لهاتين الدولتين، فقد كانت الإدارة الأمريكية منشغلة تماماً بموضوع إتمام الانسحاب الأمريكي من العراق، والمخرج من الأزمة المالية التي شلت الاقتصاد الأمريكي والغربي عموماً. وعندما اشتعل فتيلها، لم تخف واشنطن خشيتها من انعكاس حال عدم استقرار سوريا على وضع قواتها في العراق. فقد كانت تفضل تحقيق أكبر قدر من الهدوء الإقليمي حتى تتمكن من إنجاز سحب قواتها، الأمر الذي يفسر تراخيها في استغلال الأزمة السورية لتغيير موازين القوى الإقليمية، على الرغم من تعالي الدعوات للقيام بذلك في واشنطن والعالم العربي.

فقد رأت الولايات المتحدة أن الانسحاب من العراق يتمتع بالأولوية، بغية تحقيق وعد انتخابي أطلقه الرئيس أوباما في ذلك الحين، ولإعادة التمرکز الاستراتيجي على مستوى المنطقة والعالم (١٥). ونظراً لأنه لم تكن لدى واشنطن الرغبة في القيام بمغامرات عسكرية جديدة، نتيجة الصعوبات الاقتصادية، والتعقيدات الجيوبوليتيكية للمشهد السوري، فقد اتبعت الإدارة الأمريكية منذ البداية سياسة التصعيد المنضبط والنفس الطويل الهادفة إلى استنزاف النظام السوري اقتصادياً وسياسياً، فضلاً

إقليمياً كل من إيران، وحكومة المالكي، آنذاك، في العراق، وحزب الله في لبنان، ويقف وراء هذه القوى دولياً كل من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا (بريكس BRICS)، كل منهم بدرجة تتفاوت من دولة إلى أخرى.

وقد بدأ واضحاً التحدي الغربي الأمريكي، ممثلاً في المعسكر المناهض لنظام بشار في مواجهة السياسة الروسية، والمعسكر المؤيد لبقاء نظام بشار بصفة عامة، عند التصويت الأول على مشروع قرار دولي أممي يدين النظام السوري في ٤ أكتوبر عام ٢٠١١، وتكررت في الحالة نفسها في ٤ فبراير ٢٠١٢. وفيما يشبه حالة الحرب بالوكالة، راح كل معسكر يدعم وكيله المحلي بكل وسائل الصراع الاقتصادية والعسكرية، والدبلوماسية، والإعلامية في اشتباك، بدأ أقرب ما يكون مستنداً إلى المنازعة الصفوية لحسم الموقف لمصلحته، مع ملاحظة الفارق الكبير في موازين القوة على الأرض بين النظام والمنتفضين، وتفاوت درجة إصرار القوى التي تقف وراء كل معسكر في دعم حلفائه والدفاع عنهم (١١).

الشيء اللافت بشأن حالة الاصطفاف في معسكرين، على نحو ما سلف، أن مصالح أطراف كل معسكر وأهدافه ليست متطابقة بالضرورة، إلا أن حرصها على حسم الصراع لمصلحتها -تغييراً (المعارضة وأمريكا)، أو حفاظاً على الوضع القائم بدرجات متفاوتة (النظام وروسيا)- يشكل الدافع الأساسي الذي يضع كلا منهم في معسكر معين. فأهداف المنتفضين السوريين، مثلاً، تتمحور حول إعادة توزيع السلطة والثروة بطريقة أكثر عدالة، والتحول من نظام استبدادي تسلطي، يتمسح بالليبرالية الاقتصادية، إلى دولة مدنية ديمقراطية، تتحقق فيها درجة معقولة من العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. هذه الأهداف لا تعنى بالضرورة دول الخليج وتركيا، ومن ورائها القوى الدولية التي تساندها. فبالنسبة للمجموعة الإقليمية والدولية، تعد سياسة سوريا الخارجية، ومواقفها الإقليمية والدولية حجر الزاوية في سعيها إلى تغيير النظام السوري، أو تغيير سياساته (١٢).

فيما يتعلق بالنظام السوري، فهو يدافع عن بقائه بشخصه ورموزه وأجهزته وممارساته، وهو أمر لا يعنى بالضرورة حلفاءه إلا بمقدار ما يؤثر ذلك في سياسات سوريا الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية. فلو ضمنت هذه الأطراف، مثلاً، استمرارية السياسة الخارجية السورية، فهي لن تعارض بالتأكيد تسوية تؤدي إلى تغيير ما، ينطوي على اختفاء بعض وجوه النظام، مع إحلال أخرى مكانها تتبنى السياسات ذاتها.

الشيء المؤكد في هذا الصدد أن القوى الدولية المؤيدة لبقاء بشار لا تدافع عن استمرار أشخاص بأعينهم، بل استمرار سياسات، خارجية تحديداً، أي أنها لن تغير موقفها من دعم النظام، والعمل على تثبيت أركانه، وهو ما ينطبق على الموقف الروسي، الذي يسعى في سبيل هذا الهدف إلى مساومة معسكر التحدي الأكبر، المعسكر الغربي في ملفات أخرى أكثر أهمية بالنسبة لروسيا، كما تحاول الأخيرة الاستفادة من الأزمة لتأكيد دورها العالمي مع عودة فلاديمير بوتين إلى الرئاسة، بما يسمح،

طابع دفاعي، ولا يمكن عمليا وتقنيا استخدامها لقمع المتظاهرين، ولا يمكن استخدامها من جانب مقاتل منفرد، حيث تحتاج إلى متخصصين. ومن غير المحتمل استخدامها ضد أهداف مدنية، لأنها مخصصة لصد المدرعات والأهداف الجوية، في حال تعرض سوريا لعدوان خارجي (٢٠).

وإن كانت الولايات المتحدة قد وجهت انتقادات لبعض الدول، التي تقوم بتصدير السلاح إلى سوريا، فإن هذه الدول، وفي مقدمتها روسيا وإيران، ترفض مثل هذه الانتقادات، لأنها تنطوي على قدر من الازدواجية في المعايير. فالولايات المتحدة ذاتها تقوم بتزويد ما يطلق عليه المعارضة السورية بوسائل الاتصالات والمعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى تغاضيها عن أنشطة دول الخليج العربي التي تدعم المعارضة أيضا، سواء بالسلاح أو بالمال بشكل علني، فضلا عن سكوتها عما تقوم به تركيا من تدريب للمعارضة السورية المسلحة على أراضيها، وتزويدهم بالأسلحة، إلى جانب دخول الآلاف من عناصر تنظيم القاعدة لقتال الجيش النظامي على الأراضي السورية (٢١).

الشيء المؤكد هو إقرار الولايات المتحدة الأمريكية بوجود مصلحة حقيقية لها في تغيير سياسات النظام السوري، سواء فيما يتعلق بعلاقته مع إيران، أو لمواقفه من الصراع العربي - الإسرائيلي، وغيرها من القضايا الإقليمية. لكن على الرغم من الدعوات الأمريكية المتكررة لتنحي رأس النظام السوري، فإن هناك شكوكا حقيقية فيما إذا كانت واشنطن تريد فعلا إسقاط النظام، أو مجرد الاكتفاء بخروج أشخاص معينين منه، على أن يؤدي ذلك إلى تغيير في السياسات (٢٢).

وليس يخاف على أحد أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة حقيقية في منع تشكل قوس نفوذ إيراني، يمتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط، لما يشكله من خطر على مصالحها، ومصالح حلفائها في المنطقة. فقيام مثل هذا القوس قد تكون له تداعيات دولية واسعة، خصوصا إذا نشأ تحالف إيراني - صيني، أو إيراني - روسي، أو تحالف إيراني - روسي - صيني، وهو الاحتمال الأسوأ بالنسبة لواشنطن. ولعل مخاوف واشنطن من هذه الاحتمالات سوف تدفعها إلى الإصرار على إحداث تغيير في سوريا، بغض النظر عما إذا كان ذلك يشمل تغيير النظام أو لا يشمل. فواشنطن لا يعنيها شيء من مطالب السوريين، الذين يرون خلاصهم في سقوط النظام، فما يعنيها فقط هو التحول في السياسات السورية، بما يضمن إضعاف إيران، ويحول دون ظهور تحالفات أوسع على الساحة الدولية، وهو أمر سيكون حتميا إذا خرج نظام الأسد منتصرا من هذه الأزمة (٢٣).

وإذا تحقق لواشنطن تغيير سياسات النظام السوري في هذا الاتجاه (عدم ظهور تحالفات)، فإن بقاءه أو عدمه لن يكون ذا أهمية بالنسبة للولايات المتحدة. ومع أن واشنطن لا تفتأ تطالب برحيل الأسد، فإن المؤشرات كلها تؤكد أنها لا تزال قادرة على احتمال بقاءه إذا استطاع تغيير سياساته، وإعادة تأهيل نفسه دوليا، وهو ما حدث سابقا مع نظام القذافي بعد أزمة لوكربي (٢٤).

عن إنهاكه عسكريا وأمنيا، وتشجيع الانشقاقات في أوساط النخبة العسكرية والمدنية الحاكمة، والتضييق على مجتمع رجال الأعمال الداعم لنظام بشار.

أما على الساحة الدولية، فتولت واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون عملية عزل النظام، ونزع شرعيته، ومحاصرته بقرارات أممية تنتهي بوضع سوريا تحت وصاية دولية، فضلا عن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان على أمل استخدامها لاحقا كأداة للضغط على النظام، والتلويح بتدويل القضية، وتحويلها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

يشار في هذا الصدد إلى قيام الائتلاف الوطني السوري المعارض برفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد بشار الأسد، وشقيقه ماهر، ونحو ٦٦ من الضباط والعسكريين المنتمين لأجهزته الأمنية. ولم يحل مجلس الأمن الدولي الأمر إلى المحكمة بسبب الفيتو الروسي (١٦). وكان الأمين العام للأمم المتحدة السابق، بان كي مون، قد حرض المجلس على تقديم طلب رسمي للمحكمة الجنائية الدولية مجددا لبدء تحقيقاتها بشأن جرائم حرب في سوريا، رغم استخدام روسيا والصين حق النقض (فيتو) لوقف هذا الطلب عام ٢٠١٤ (١٧).

قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على دمشق كنوع من الردع، وتنفيذا لسياسة الهيمنة، التي تمارسها واشنطن كوصية على دول العالم، لاسيما دول العالمين العربي والإسلامي. بل إن الرئيس الأمريكي، آنذاك، باراك أوباما، قام بتمديد سريان العقوبات في ٩ مايو ٢٠١٢. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، في خطوة مشتركة مع قطر، فرض عقوبات ضد بنك سوريا الدولي الإسلامي في مايو ٢٠١٢، وذلك بعد توجيه اتهامات له بمساعدة النظام السوري في الالتفاف على العقوبات المالية المفروضة عليه.

من جانبه، قرر الاتحاد الأوروبي، في ٢٣ يوليو ٢٠١٢، فرض المجموعة الـ ١٧ من العقوبات على سوريا. إلا أن موسكو أكدت أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، وأن الأولوية يجب أن تعطى إلى الوسائل الدبلوماسية والسياسية (١٨).

جاءت خطوات العقوبات الأمريكية والغربية بطيئة، وعلى مراحل، وكانت في منزلة رد الفعل على تطورات الوضع الأمني المتردى على الأرض السورية أكثر منها جزءا من استراتيجية واضحة ومتكاملة. وهناك من يقول إن الغرض من كل هذا التحرك الأمريكي إعطاء انطباع بأن واشنطن تتخذ خطوات ثابتة لمعاينة النظام السوري على استخدامه العنف المفرط ضد المحتجين، وفي إسكات الأصوات المنتقدة لسياسة أوباما، خصوصا داخل أمريكا، والتي اتهمته باتباع سياسة غرس الرعوس في الرمال تجاه الأزمة السورية (١٩).

وعلى الجانب الآخر، استمرت روسيا، ومعها الصين، في علاقاتهما الاقتصادية والتجارية مع دمشق، وقامت بدعمها في مواجهة العقوبات الأمريكية والأوروبية، بل والعربية. كما استمر التعاون العسكري بين موسكو ودمشق، وأكدت روسيا في أكثر من مناسبة أن كل الأسلحة التي تقوم بتصديرها إلى سوريا ذات

وفي ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣، صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨، الذى وضع إطار عمل "للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السورية بطريقة أكثر أماناً".

اختلف الأمر كلياً بالنسبة لترامب الذى أولى الأزمة السورية قدراً من التفاعل، عبر الانخراط العسكرى الفعلى فى سوريا، من باب محاربة الإرهاب. فبعد أيام قليلة من تصريحات عدد من مسؤولى إدارته بأن بقاء نظام الأسد من عدمه لا يعد من أولويات واشنطن فى الوقت الراهن، جاءت مجزرة خان شيخون ليعيد النظام السوري فيها المشهد نفسه، متجاوزاً جميع الخطوط الحمراء، وواضعا ترامب فى اختبار شديد الصعوبة لسياسته الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط، مما دفع الأخير إلى الإلقاء بتصريحات تشير إلى أن موقفه من نظام بشار الأسد قد تغير، وأنه بصدد التشاور مع الكونجرس والبنّاجون لاتخاذ خطوات قاسية ضده. وبالفعل، وبعد ساعات من تلك التصريحات، شنت الولايات المتحدة فى السابع من أبريل ٢٠١٧ هجوماً صاروخياً - عبر مدمرتين حربيتين فى شرق البحر المتوسط - على مطار الشعيرات الاستراتيجية فى جنوب شرق محافظة حمص، مما أدى إلى إلحاق خسائر ضخمة بالمطار، الأمر الذى يحمل العديد من الدلالات، ويعد مؤشراً مهماً على تغيرات مستقبلية فى سياسة واشنطن تجاه الأزمة السورية (٢٩).

على أية حال، يمكن القول إن ثمة جملة من الدوافع والمنطلقات مثلت مجتمعة مدخلاً مهماً للإدارة الأمريكية، جعلها على بينة من أمر حسم توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري. ونوجز هذه الدوافع وتلك المنطلقات فى النقاط التالية (٣٠):

أولاً- رغبة ترامب فى توجيه رسائل لإيران التى عدّها الراعى الرئيسى للإرهاب فى المنطقة، ووضع ميليشياتها العاملة فى سوريا على قدم المساواة مع تنظيمات المعارضة السورية المسلحة المصنفة ضمن التنظيمات الإرهابية.

ثانياً- استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية يعنى أن عملية التخلص من الترسانة الكيميائية السورية قد شابها بعض الخروقات، وأنها لم تتم على الوجه الأكمل، أو أن النظام استطاع الحصول عليها من حلفائه فى المنطقة، وتحديداً إيران، وبالتالي تتزايد مخاوف الولايات المتحدة من تهديدات محتملة لإسرائيل، فأرادت واشنطن توجيه رسالة للنظام السوري، مؤداها أنها ستراقب تحركاته جيداً فى هذا الشأن.

ثالثاً- تطالعات ترامب نحو الظهور بمظهر الرئيس القوى الذى بإمكانه اتخاذ قرارات تليق بدولة بحجم وثقل الولايات المتحدة، لاسيما بعد الضغوط الإعلامية الدولية والأمريكية بشأن رد الفعل المتوقع منه، خاصة بعد أن رأت إدارته أن أولوياتها فى سوريا لمحاربة الإرهاب، وليس لإزاحة نظام الأسد.

رابعاً- تأكيد الحضور الدولى للإدارة الأمريكية الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط، بما يحقق لها منافع استراتيجية على المدى المنظور، وذلك عبر موازنة الحضور العسكرى الروسى القوى فى سوريا بحضور عسكرى أمريكى نوعى ومؤثر.

ومن المؤكد فى هذا الصدد أن القوى الغربية تلح فى طلبها الخاص بصدور قرار من مجلس الأمن يتسم بالقوة، استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق، مما يتيح إطاراً قانونياً لاستخدام القوة ضد النظام السوري، سواء للفتك به، أو تدمير ترسانته من الأسلحة الكيميائية، أو لإسقاط نظام الأسد الذى وجهوا له اتهامات بالمسئولية عن هجوم الغوطة الكيميائى يوم ٢١ أغسطس ٢٠١٣، وعن جرائم القتل الجماعى لأكثر من مئة ألف سوري (٢٥)، وذلك لبناء نظام ديمقراطى يحترم حقوق الإنسان السوري، وهذه سيناريوهات ترفضها روسيا بشكل قطعى.

وتصدر الولايات المتحدة ساحة المعسكر الغربى تجاه الأزمة، يساندها عدد من دول الاتحاد الأوروبى، فى مقدمتها فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، على الرغم من رفض البرلمان البريطانى مشاركة بلاده فى توجيه الضربة العسكرية، التى أعلنت الولايات المتحدة توجيهها إلى جيش النظام السوري. كما أن موقف ألمانيا لم يكن قطعياً، بل إن أوباما نفسه كان يواجه احتمال عدم تأييد الكونجرس لهذه الضربة. وهنا، تقدمت روسيا بالاقتراح الخاص بتفكيك وتدمير ترسانة سوريا من الأسلحة الكيميائية، ليعفى أوباما من ذلك الحرج السياسى، وللدخول بالأزمة السورية إلى مسار مختلف، يقوم على تفكيك الأسلحة السورية، مع بدء عملية جنيف ٢- للوصول إلى حل سياسى للأزمة (٢٦).

وقد أكد السفير محمد العربى، فى تعليق على الضربة العسكرية ضد سوريا، أن هذه الضربة من شأنها إطالة أمد الأزمة السورية، وليس حلها لعدم وجود إجابة واضحة لمستقبل سوريا بعد الأسد، مؤكداً أن المبادرة الروسية، سالفة الذكر، هى التى أوقفت التوجه الأمريكى الخاص بضرب الجيش النظامى فى سوريا (٢٧).

ومن الأهمية بمكان فى هذا الصدد تأكيد أن القصف الذى تعرضت له مدينة خان شيخون بمحافظة إدلب شمال سوريا بغاز السارين السام، ووقوع عدد كبير من الضحايا فى إحدى أشنع المجازر التى مورست ضد السوريين منذ اندلاع الصراع بين النظام والمعارضة قبل زهاء تسع سنوات (٢٨)، قد فتح باب الجدل الدولى مرة أخرى بشأن الأطراف المسئولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية من بين طرفى الصراع السوري. فهناك وجهة النظر الروسية - الإيرانية - السورية، التى ترى أن فصائل المعارضة بإدلب تمتلك مستودعاً للسلاح الكيميائى، وأنها المسئولة عن استخدامه، وأن اتهام دمشق بالمسئولية عن هذا القصف مسألة سابقة لأوانها، قبل إجراء تحقيق دولى فى هذا الشأن. بينما تشير وجهة النظر المغايرة، التى تتزعمها الولايات المتحدة، وعدد كبير من القوى الدولية والإقليمية، إلى مسئولية النظام السوري عن المجزرة وتورطه فيها، مستندة إلى مجزرة ماثلة مورست ضد سكان الغوطة الشرقية فى أغسطس ٢٠١٣. وفى الحالتين، كان الموقف الأمريكى من تلك المجازر حاضراً، وإن اختلفت ماهيته، نظراً لاختلاف سياسات الإدارة الأمريكية من الصراع السوري بين الرئيس السابق، باراك أوباما، والرئيس الحالى دونالد ترامب. فقد استغل أوباما، آنذاك، مجزرة الغوطة الشرقية فى رعاية اتفاق أممى، أسس بناءً على مبادرة روسية تقضى بوضع ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية تحت الرقابة الدولية.

ولعل من نافلة القول إن فشل الولايات المتحدة فى إزاحة نظام الرئيس بشار الأسد، بعد الدعوة إلى إسقاطه فى عهد الإدارة الأمريكية السابقة، كان من الممكن أن يهز كثيرا من مصداقيتها، أو ينال من هيمنتها على الشؤون العالمية، أو يؤثر فى هيبتها بين الدول لو لم تقدم إدارة الرئيس الجديد دونالد ترامب على توجيه ضربة عسكرية إلى مطار الشعيرات الاستراتيجية جنوب دمشق.

ومن المؤكد -رغم ضرب مطار الشعيرات- أن صورة الولايات المتحدة ستعرض لقدرة من الاهتزاز عالميا، ما دام الرئيس بشار الأسد باقيا فى السلطة، خاصة مع عدم إمكانية واشنطن التراجع عن موقفها العلن بخصوص ضرورة تنحي الأسد، حيث يمكن أن يبدو ذلك كما لو خسرت المواجهة معه، وهى من وجهة نظرنا خسارة فى مواجهة القوة الروسية الصاعدة.

أما نجاح واشنطن فى إسقاط نظام الأسد، فسيؤدى إلى مكاسب استراتيجية عدة للإدارة الأمريكية، فى مقدمتها فقدان روسيا لحليفها القوى والوحيد فى العالم العربى. وهذا بدوره يعنى أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها، وأن النفوذ الأمريكى فى المنطقة سينتشر ويتصاعد بلا حسيب أو رقيب. كما أن سقوط النظام السورى الحالى يعنى أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية فى منطقة القوقاز، وجمهوريات آسيا الوسطى التى تعد مجالا حيويا طبيعيا لروسيا(٣٤).

نخلص إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، وعددا من دول الاتحاد الأوروبى تسعى لتقويض أركان النظام الحاكم فى سوريا، وصولا إلى إسقاط النظام، وإحلال نظام بديل. بينما تسعى روسيا بكل ما تتمتع به من صلاحيات وسلطات دولية إلى مواجهة المعسكر الراض لنظام بشار الأسد. وهنا، يكمن التحدى الأمريكى - الغربى فى مواجهة السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية، وهى سياسة تحركها بالأساس المصلحة القومية الروسية، وحسابات أخرى تتعلق بعودة روسيا مجددا كدولة رئيسة وقوية لها نفوذها وسيطرتها ومصالحها التى تدافع عنها، فضلا عن ضرورة حدوث وفاق حول جميع القضايا الشائكة فى العلاقات الروسية - الأمريكية - الغربية، وفى مقدمتها الأزمة السورية.

ثانيا- السياسة التركية تجاه القضية السورية:

يعد التحدى التركى بشأن الأزمة السورية أحد أبرز التحديات التى تواجه السياسة الروسية، بعد التحدى الأمريكى - الغربى، إذ إن هذين التحديين يمثلان حجر عثرة أمام التحرك الروسى فى المنطقة. كما أن الإرهاب الذى تمارسه التنظيمات الراديكالية ذات التوجهات الأصولية كتنظيم "داعش" يمثل تحديا كبيرا وخطيرا أمام السياسات الروسية الهادفة لاحتواء الأزمة السورية، وحماية النظام الحاكم هناك، خاصة عندما تؤكد تقارير دولية عدة أن تركيا متورطة بدرجة أو بأخرى فى دعم هذه التنظيمات الإرهابية، سواء كان ذلك بالتمويل، أو بالمعلومات الاستخباراتية، أو بالتدريب.

خامسا- التطلع الأمريكى نحو توسيع الوجود فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك عبر ما يحققه الانخراط العسكرى الأمريكى من مكتسبات تتمثل فى إقامة قواعد عسكرية فى سوريا، لاسيما فى المناطق التى سيتم تحريرها من "داعش" فى الرقة، فضلا عن تطوير القاعدة العسكرية الموجودة فى الحسكة (الجزيرة) شمال شرق سوريا، بالإضافة إلى ضمان السيطرة على عدة مطارات فى مناطق تمركز حلفاء الولايات المتحدة من الأكراد فى عين العرب (كوبانى)، وفى القامشلى.

سادسا- سعى ترامب إلى كشف مدى الضرر الذى لحق بمصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط خلال فترة ولاية سلفه الرئيس أوباما، نتيجة انسحابها من المنطقة لمصلحة روسيا وإيران. ومن ثم، فإن رد الفعل السريع والحاسم بضربة عسكرية ضد نظام الأسد يعيد تسويق ترامب داخليا، بعد الانتقادات التى واجهته فيما يتعلق بقرارات السياسة الداخلية.

على الرغم من ذلك، يمكننا القول إن الأزمة السورية أصبحت كاشفة لعملية تغيير أو تحول فى بنية النظام الدولى من الأحادية القطبية، التى سادت فى مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، إلى تعددية قطبية قد لا تكون ظاهرة بوضوح الآن. ولكن يمكن لنا رصد، من خلال تحليل التفاعل الصراعى الذى قد يستخدم فى إدارته أدوات ومناورات سياسية أو دبلوماسية قد لا تبدو معبرة بصراحة عن حالة الصراع القائمة بين القوى الدولية الأربع، التى تعبر بدرجات متفاوتة عن حالة التعددية القطبية الناشئة، حتى وإن بدا الصراع فى إدارة الأزمة السورية يتم دوليا بين طرفين، يتألف كل منهما من اثنتين من القوى العظمى أو الكبرى الأربع سالف الإشارة إليها(٣١).

ومن اللافت أن الولايات المتحدة لا تزال هى الدولة الأقوى عسكريا، واقتصاديا، وثقافيا، وعلميا، وتكنولوجيا. لكن الأهم أن روسيا ظلت محتفظة بوضعها كثنانى أكبر قوة عسكرية عالميا، كما أنها، فى السنوات العشر الأخيرة، تتبع سياسات من شأنها استرداد مكانتها كثنانى كبرى القوى العالمية عسكريا، وربما سياسيا، وتنهض بقوتها الاقتصادية بوضوح(٣٢).

د- تقليص تأثير التحدى الأمريكى - الغربى بين إسقاط الأسد وبقائه:

إن التقارب بين روسيا الاتحادية والدول ذات السياسات المضادة لسياسات الولايات المتحدة، إنما يندرج فى إطار المسعى الروسى للضغط على واشنطن، أى أن هذا التقارب ليس مقصودا لذاته فقط، ولكنه أيضا أداة روسية للضغط على الولايات المتحدة. وهى وسيلة نعتقد أن روسيا قد نجحت فيها إلى حد ما. ولعل هذا الأداء السياسى الروسى فى مواجهة التحدى الأمريكى يصب فى المحصلة النهائية فى مصلحة روسيا. فمن ناحية، تستفيد روسيا من تعاونها مع إيران فى المجال الدفاعى، وتطوير التكنولوجيا النووية فى الحصول على العملة الصعبة، بحجة أن هذا التعاون لأغراض سلمية فقط. ومن ناحية أخرى، تساهم روسيا من أجل تمرير مصالحها من قبل المجتمع الدولى، وعلى رأسه الولايات المتحدة(٣٣).

وقد كان هذا الصعود فى العلاقات ضمن رؤية العمق الاستراتيجي، وسياسة تصفير النزاعات سالفة الذكر. ويعتقد كثيرون خطأ أن توجه تركيا إلى الشرق الأوسط يعنى خروجها من الحيز الغربى أو تخليها عن فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. فيما يرى آخرون أنها هجرت الغرب لتسعى إلى عثمانية جديدة(٣٨).

لم تكن العلاقات التركية - السورية مكسبا لطرف دون الآخر، فقد استفاد الطرفان منها. فسوريا وجدت فى تركيا حزب العدالة والتنمية متنفسا لها، فى ظل محاولات العزل، بل التهديد باحتلالها عسكريا بعد غزو العراق، خاصة بعد اغتيال رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري. ومع ذلك، فقد كانت الاستفادة المتحققة للجانب التركى أكبر بكثير من الجانب السورى، وهذا يرجع إلى عدد من الحسابات، هى(٣٩):

١- لم تكن سياسات فتح الحدود متكافئة اقتصاديا. فعدم قدرة الصناعات السورية على مواجهة الصناعات التركية المتطورة أدى إلى غلق العديد من المصانع السورية، لاسيما فى منطقة حلب.

٢- سحبت سوريا من التداول العلنى والعملى مواقفها السلبية من ثلاثة ملفات، هى: الإسكندرون، والمياه، وحزب العمال الكردستانى، وهى كانت عناوين الخلافات السورية - التركية السابقة.

٣- كانت دمشق العامل الأبرز فى إدخال الدور التركى إلى المنطقة، ومنحه مكاسب إقليمية، لاسيما من خلال إصرارها على الدور التركى الوسيط بينها وبين إسرائيل.

٤- توقفت سوريا عن شرطها الخاص بتراجع العلاقات التركية - الإسرائيلية لتطوير علاقاتها مع أنقرة.

٥- كانت سوريا بمنزلة بوابة تركيا أيضا إلى الدخول فى ملفات أخرى، مثل الملف الفلسطينى، والساحة اللبنانية، وملفات إقليمية عدة.

٦- وفرت سوريا، القومية العربية البعثية، لتركيا دخولا أيديولوجيا تجاوز صورة تركيا المتحالفة مع إسرائيل، وصورة تركيا العثمانية التى كانت السبب فى تخلف المناطق العربية.

على الرغم من كل ما تقدم، جاء الموقف التركى من الأزمة السورية غير منسجم مع مجمل الصورة العامة التى رسمناها. فعندما بدأت حركة الاحتجاجات فى سوريا، كانت الدبلوماسية التركية تتحرك على أساس عدة اتجاهات، منها:

١- الحرص على استمرار النجاح التركى الأبرز مع سوريا، من خلال السعى إلى الاستقرار فى سوريا عبر إصلاح يقوده الرئيس بشار الأسد نفسه.

٢- أن البنية الديموجرافية، إثنيا ومذهبيا، فى سوريا، مشابهة جدا للوضع فى تركيا، وبالتالي هناك خشية تركية من أن تتأثر تركيا سلبيا بأى فوضى أو تقسيم يصيب سوريا، فكان هذا دافعا لجهود أنقرة، من أجل منع انفجار الوضع هناك واحتوائه عند حدود معينة.

الجدير بالذكر أنه إذا كان الإخوان المسلمون وتيار الإسلام السياسى قد قبلوا بقيادة تركيا للمنطقة العربية، وبالتبعية لها، فالأمر لم يكن لتستريح له روسيا، حيث لا تحبذ الأخيرة أن يترك زمام قيادة منطقة جوار شبه مباشر لها إلى دولة عضو فى حلف شمال الأطلسنى، خاصة فى ظل الماضى الملى بالصراعات الطويلة بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية، والتوتر الذى تشهده العلاقات الروسية - التركية، نتيجة تناقض مواقف البلدين من الأزمة السورية(٣٥).

أ- احتجاجات الربيع العربى وحسابات المصلحة التركية:

الحقيقة التى يجب الإشارة إليها أن تركيا لم تكن تتوقع حصول احتجاجات فى الوطن العربى. لذلك، كانت، مثل كل الدول الأخرى، متفاجئة بها، وبالتالي لم تكن مستعدة للتعامل بموضوعية مع الواقع الجديد. وقد اتسم أداء الدبلوماسية التركية، ولا يزال، بالارتباك تجاهها جميعا.

ومن الجدير بالذكر أن تركيا، عقب اتباعها سياسات الانفتاح الجديدة على الوطن العربى، كانت تواجه كتلة عربية واحدة فى قبولها للدخول التركى إلى المنطقة العربية، وإن كان تجاوب كل محور تبعا لحسابات خاصة به. لذلك، عندما بدأت الاحتجاجات فى تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا لم يعد هناك وطن عربى واحد، بل حالات متعددة بعدد هذه الاحتجاجات.

ويمكن القول بصفة عامة إن الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية التركية تتلخص فيما يلى(٣٦):

- إنجاز شروط تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبى كلها والانضمام إليه، والتحول إلى عضو فاعل ومؤثر بحلول عام ٢٠٢٣.

- مواصلة السعى إلى تحقيق التكامل الإقليمى عبر تعزيز أشكال التعاون الأمنى والاقتصادى الإقليمى فى المنطقة.

- السعى إلى أداء دور مؤثر وفاعل فى حل النزاعات الإقليمية.

- المشاركة الفعالة والقوية فى المحافل الدولية المختلفة.

- أداء دور حاسم فى المؤسسات الدولية.

ب- الأزمة السورية والموقف التركى منها:

عندما نتحدث عن الأزمة السورية وأسس السياسة التركية حيالها، فبداية، يجب تأكيد أن سوريا تشكل -منذ أمد- ولا تزال بوابة تركيا إلى الوطن العربى. وعندما انتهجت تركيا سياسة "تصفير المشكلات" مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢(٣٧)، كانت سوريا العنوان الرئيسى لهذه السياسة. فعبر سوريا تحديدا، حققت تركيا نجاحها الأبرز فى سياسات الانفتاح على الوطن العربى والعالم الإسلامى، وتحولت العلاقات السورية - التركية إلى نموذج لعلاقات بين دولتين كانتا، إلى الأمس القريب، على حافة الدخول فى مواجهة عسكرية بسبب قضية حزب العمال الكردستانى.

هنا تساؤل مهم: ما الحسابات التي حكمت الموقف التركي المتشدد من النظام في دمشق ومن معه من حلفاء إقليميين؟

الحقيقة أنه لا يمكن الإجابة بصورة حاسمة عن أسباب انقلاب أنقرة على نفسها في الموقف من تطورات الوضع في سوريا، والمخاطرة بتعريض علاقاتها مع المحور المحيط بسوريا للتوتر والجمود. إلا أن أنقرة كانت تراهن على تغيير سريع للنظام الحاكم في سوريا، على غرار ما حدث في مصر وتونس، من خلال ضرب المحور السوري العراقي - اللبناني من خاضرته السورية، بما يفتح الباب أمام هيمنة تركية على المنطقة، يؤدي فيها العامل المذهبي دورا مهما، وهو ما لم يحدث، الأمر الذي أربك السياسات التركية التي تذبذبت مواقفها لاحقا بين منح الأسد المزيد من المهل لتحقيق الإصلاح، والتصعيد، انسجاما مع السياسات الغربية - الأمريكية والعربية الخليجية تجاه النظام السوري.

وفي سياق طرح الدليل على الدور التركي السلبي في سوريا، أشار الدكتور بشار الجعفري، مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة، في أكتوبر ٢٠١٤، إلى الدور التخريبي الذي تقوم به تركيا، عبر إدخال إرهابيي تنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة" الإرهابيين إلى داخل الأراضي السورية. كما لا يمكن إنكار أن "السياسة التركية هي السبب في تصاعد حدة العنف في سوريا، معربا عن دهشته بشأن التهاون الدولي مع هذه السياسة والازدواجية في التعاطي مع الأزمة السورية، خاصة عندما نشاهد الرئيس التركي نفسه يضع شروطا مسبقة لمساعدة المجتمع الدولي في التصدي لـ "داعش"، وهي شروط تمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي. فهناك حرب معلنة ضد الإرهاب، ومع ذلك هناك تراخ في الرد على ما تقوم به الحكومة التركية بسياساتها الخاطئة تجاه سوريا" (٤٢).

وغنى عن البيان تلك الصفقة الغامضة التي تمت عام ٢٠١٤ بشأن الأتراك الـ ٤٩ المختطفين من قبل "داعش"، والتي أبرمها النظام التركي، برئاسة رجب طيب أردوغان، مع تنظيم الدولة في العراق والشام "داعش"، والتي أثارت الدول الكبرى بشكل كبير، كما دفعت في اتجاه طرح العديد من التساؤلات حول سيناريوها وآليات تنفيذها. فقد عقدت لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الأوروبي جلسة استماع بحضور وزير الشؤون الأوروبية التركي للاستفسار عن الصفقة الغامضة، التي استطاعت من خلالها تركيا إطلاق سراح موظفي القنصلية التركية في الموصل المحتجزين لدى "داعش". ولم يفصح الوزير التركي عن الاتفاق الذي تم بموجبه إطلاق سراح الأتراك المختطفين، مكتفيا بالتعليق على الاستفسارات بأن ما قامت به حكومته يماثل ما قامت به دول أخرى في هذا الشأن، وهو الأمر الذي يضع العديد من علامات الاستفهام حول طبيعة العلاقة التي تربط بين تركيا والتنظيمات الإرهابية في المنطقة (٤٣).

وقد ظهرت بعض التكهينات حول الصفقة. فمثلا، ذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن الحكومة التركية أطلقت سراح ١٨٠ من مقاتلي "داعش"، مقابل الإفراج عن الرهائن الأتراك لدى "داعش".

غير أن الموقف التركي الناصح للقيادة السورية واكبته سلوكيات مثيرة لشكوك القيادة السورية، وتطرح علامات استفهام متعددة، منها:

- توالي التصريحات والدروس التركية الرسمية للقيادة السورية والنظام في سوريا، كما لو أن أنقرة وصية على الدولة والنظام.

- عدّ رئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان، الأوضاع في سوريا شأنًا داخليًا تركيا، وهو ما أثار حفيظة دمشق، عادةً أن هذا ذريعة للتدخل في الشأن الداخلي.

- شن وسائل الإعلام التركية، لاسيما الإسلامية الموالية لحزب العدالة والتنمية، حملة واسعة على النظام في سوريا، منذ اليوم الأول للاحتجاجات، وقبل بدء تبلور صورة الوضع أو تفاقمه، وتحول قناة التركية، الناطقة بالعربية، إلى نسخة أخرى من محطات عربية، كالجريدة القطرية، في معاداتها للنظام السوري.

- السلوك الأكثر استفزازا لسوريا تمثل في مبادرة تركيا إلى احتضان ألوان المعارضة السورية، وتوفير الملاذ لها للاجتماع، ومحاولة إنشاء مجالس قيادات لها، لاسيما لقيادات الإخوان المسلمين.

- قيام تركيا مسبقا بفتح ملف اللاجئين السوريين للتشهير بالنظام السوري إعلاميا على المستويين الإقليمي والدولي.

- تحذيرات تركية متعددة تقترب من درجة التهديد بالتدخل العسكري، مع مواقف تقول إنها مستعدة لكل الاحتمالات السياسية والعسكرية.

- الانتقادات الحادة، التي أطلقها المسؤولون الأتراك ضد الرئيس السوري نفسه، مثل "نفاد الصبر" منه، على لسان أردوغان، و"تبدد الثقة به نهائيا"، على لسان عبدالله جول، ولم يعد من مكان للكلام معه، على لسان أحمد داود أوغلو.

- التنسيق الكامل لتركيا مع واشنطن، وقطر، في شأن الموقف من سوريا.

في هذا الإطار، يجب تأكيد أن كل خطوة، كان يبادر بها الرئيس السوري، كانت أنقرة تراها جيدة، لكنها غير كافية. وقد وصلت في الأسبوع الأخير من أغسطس ٢٠١١ إلى القول إن أي خطوة تتخذ لم يعد لها أي معنى بعدما فات الأوان. كما كانت أنقرة تطالب دمشق بتنفيذ إصلاحات، والانتقال إلى الديمقراطية، من دون الأخذ في الحسابان مدى قدرة مؤسسات النظام على استيعاب هذه الإصلاحات أو التطبيق السلس للانتقال الديمقراطي (٤٠).

في واقع الأمر، انتهت سياسات الحكومة التركية تجاه الأزمة السورية إلى نقطة اللاعودة في العلاقات التركية - السورية (٤١)، وأدت إلى كسر العلاقات الاستراتيجية، ونهاية سياسات تصفير المشكلات، والعمق الاستراتيجي لتركيا، كما مع سوريا، وكذلك مع الدول الأخرى التي ترتبط بها سوريا بعلاقات متميزة. ويثور

الجمهورية في عام ٢٠٢٣ لاعبا رئيسيا ومؤثرا في الصعيد العالمى، وضمن لأتحة أقوى عشر دول اقتصاديا فى العالم(٤٦).

نخلص مما تقدم إلى أن سلبية الدور التركى إزاء الأزمة السورية، من وجهة نظر السياسة الخارجية الروسية، بما تنطوى عليه هذه السلبية من مساع مستمرة لإسقاط نظام بشار الأسد، من خلال تغذية الحراك المسلح من قبل الجماعات الإرهابية، التى انتشرت بشكل كبير فى سوريا، تمويلا، وتدريباً، بل وتجنيدا للمقاتلين، تمثل تحديا كبيرا أمام مصالح القطب الروسى فى المنطقة، والتى ستصبح مهددة بمجرد سقوط نظام بشار الأسد، فضلا عن تخوف روسيا من وصول الجماعات الإرهابية المدعومة من تركيا إلى سدة الحكم فى سوريا. عندها، سيكون الخطر محدقا، ليس بالمصالح الاقتصادية الروسية فحسب، بل بالأمن القومى الروسى ذاته، لما للتنظيمات الإرهابية فى المنطقة من اتصالات وتنسيق مع الجماعات الإرهابية فى المحيط الإقليمى لروسيا.

ثالثا- التنظيمات الإرهابية وسياساتها تجاه الأزمة السورية:

تحظى عملية مكافحة الإرهاب بأهمية خاصة فى السياسة الروسية، بعدة إحدى أبرز ركائز التهديد الموجه إلى الاتحاد الروسى. فقد كان أول ظهور لأعمال الإرهاب فى روسيا على يد منظمة "الأرض والحرية" عام ١٨٧٦(٤٧). فضلا عن ذلك، تتهم الحكومة الروسية الشيشان بأنهم من وظفوا الإرهاب إلى أبعد مدى، وأنهم المسئولون عن نقله إلى عفر دار روسيا، حيث تم تفجير أكثر من هدف فى موسكو، وفى مختلف الأقاليم الروسية.

وقد دخلت سياسة مكافحة الإرهاب منحى جديدا، منذ سلسلة الهجمات التى تعرضت لها روسيا، والتى كان أبرزها احتجاز الرهائن فى مسرح موسكو فى أكتوبر ٢٠٠٢(٤٨).

فيما يتعلق بالشأن السورى، تمثل سياسات التنظيمات الإرهابية، التى انتشرت على الأراضى السورية، تحديا بارزا فى مواجهة السياسة الروسية تجاه الوضع فى سوريا(٤٩). وقد كان لروسيا تخوفاتها من صعود تيار الإسلام السياسى ووصوله إلى السلطة فى بعض دول المنطقة، خاصة أنها تدرج جماعة الإخوان المسلمين، وعددا من الجماعات الإسلامية المتشددة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية لديها. ورأت أن هذا سيؤدى إلى توسيع نشاط القاعدة، والجماعات الإرهابية والمتطرفة، وستكون له أصداء فى الداخل الروسى الذى لا يزال يعانى من الإرهاب، عقب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار فى منطقة القوقاز الروسى طوال التسعينيات. ورغم استخدام موسكو القوة بصرامة للقضاء على الإرهابيين فى تلك المنطقة، ومكافحة الإرهاب فى أراضيتها الجنوبية فى القوقاز، بشتى الوسائل الأمنية، فإنه لا يزال جرحا يدمى القوقاز وروسيا(٥٠).

أ- بداية ظهور التنظيمات الإرهابية وإعلان مناهضتها لنظام بشار والسياسة الروسية فى المنطقة:

من المسلم به أن الولايات المتحدة هى المسئولة عن نشأة جهادىي الجيل الأول من تنظيم القاعدة، والذين كانوا يعرفون

وكانت صحيفة "وورلد تريبيون" الأمريكية قد أكدت أن الحكومة التركية اعترفت بتجنيد تنظيم "داعش" نحو ألف مواطن تركى للقتال فى العراق وسوريا، مقابل رواتب مغرية، مشيرة إلى أن مسئولين أبلغوا البرلمان بأن ما لا يقل عن ألف تركى يقاتلون مع تنظيم "داعش". كما أكدت أن "داعش" تعرض على الأتراك رواتب مغرية، ويجرى تجنيد الأشخاص فى المساجد والمدارس، بل وحتى من صفوف القوات الأمنية(٤٤).

ج- نتائج الموقف التركى من الأزمة السورية:

على الرغم من أن السياسات التركية إزاء الوضع فى سوريا تعد أحد التحديات التى تقف فى وجه السياسة الروسية فى سوريا، فإن تركيا، فى موقفها السلبي من النظام السورى، قد ترتب فى كنفها الكثير من النتائج السلبية التى لا تصب فى مصلحتها، منها مثلا(٤٥):

١- خسرت تركيا خلال فترة وجيزة، تقدر بأسابيع قليلة، علاقات استراتيجية بنتها مع سوريا وحلفائها على امتداد السنوات الماضية.

٢- إن أية محاولة لترميم العلاقات مع سوريا لا يمكن أن ترتكز على القواعد السابقة التى انهارت، ولا بد من أسس جديدة لأية علاقات مستقبلية، أساسها المصالح التى تحكم العلاقات بين دولتين خارج أية أوهام دينية أو ثقافية، أو تلك التى تبنى على قربى، أو أعماق استراتيجية، والتى انهارت عند أول امتحان جدى.

٤- إن فشل السياسة التركية فى سوريا، من منطلق خسارة حليف استراتيجى، والفشل فى إسقاط النظام حتى الآن، لا يعنى تخلى أنقرة عن محاولات إسقاط النظام، بما فى ذلك الخيار العسكرى المحكوم بثلاثة شروط. الشرط الأول هو صدور قرار من مجلس الأمن الدولى يسبغ شرعية دولية على أية مشاركة تركية عسكرية. ويتمثل الشرط الثانى، فى اتخاذ حلف شمال الأطنطى قرارا بالتدخل العسكرى، بموافقة تركيا بالطبع، حيث القرارات بالإجماع. أما الشرط الثالث والأخير، فهو حصول تطورات دراماتيكية فى سوريا، تدخلها فى فوضى تُخرج سوريا الكردية من السيطرة الحكومية. وعندها، يمكن لتركيا أن تتدخل عسكريا بمفردها لفرض سيطرتها على الشريط الكردى السورى لمنع تشكيله بؤرة تهديد لتركيا، بالتواصل مع أشقائه من شمال العراق، مروراً بجنوب تركيا، وصولاً إلى شمال سوريا، مما يعزل تركيا جغرافيا عن الوطن العربى والإسلامى.

يمكن القول، فى ضوء ما سبق، إن السياسة الخارجية التركية تهدف إلى توسيع "مروحة خياراتها" فى مواجهة محاولات عزلها وتهميشها، وبالتالي توسيع حيزها ليشمل الشرق، والغرب، والشمال، والجنوب، لتتحول من دولة هامشية لا قيمة لها، وعلى أطراف القارات كما يرى صمويل هنتجتون إلى دولة حاسمة من الناحية الجيوبوليتيكية، وذات حضور مركزى تدور حوله الدول كافة. كما تهدف السياسة الخارجية التركية إلى الإسهام فى تحقيق الاستراتيجية الكبرى للبلاد بالتحول إلى قوة عالمية مؤثرة، وإلى أن تكون بحلول الذكرى المئة لاستقلال

النظام السوري على أنه لا يقوم بقمع ثورة شعبية في سوريا، وإنما يحارب تنظيمات إرهابية، تسلحها وتمولها قوى دولية وإقليمية، وتضم مقاتلين أجانب. كما أنه من الصعوبة بمكان التشكيك أيضاً في تقارير دولية كثيرة أفادت بأن معظم المقاتلين الأجانب، الذين وصلوا إلى سوريا للانخراط في تنظيم "النصرة"، ثم "داعش"، وصلوا إليها عبر تركيا، وحصلوا منها، ومن بعض الدول الخليجية والعربية، خاصة قطر، على أموال وأسلحة كثيرة، وهو ما كان يتم تحت سمع وبصر أجهزة الاستخبارات الأمريكية(٥٧).

فضلا عما سبق، أصبح توافد التنظيمات الإرهابية المسلحة على الأراضي السورية للقتال ضد القوات الحكومية أمراً واضحاً للمتابع والمراقب، والسبب في ذلك، أيضاً، هو سياسات النظام السوري، من خلال تهيئته البيئة الحاضنة لكل صنوف الإرهاب، على خلفية ما يقوم به من ممارسات ضد الشعب السوري. ومن المؤكد أن التسلسل إلى سوريا من أجل القتال لم يعد مقصوراً على "الجهاديين" القادمين من الدول المجاورة لسوريا، بل يوجد الكثير من الجنسيات العربية والأوروبية، تشارك في التسلسل، رغبة في القتال إلى جوار صفوف المعارضة السورية. ولكن يبقى تنظيم القاعدة بحسبانته أشهر التنظيمات المسلحة التي تقاتل إلى جوار قوات المعارضة السورية، وأصبحت هناك خشية من أن تتحول البلاد لدولة فاشلة، ومأوى لما يسمى الجماعات الإرهابية والمتطرفة، خاصة بعد ورود الأنباء التي تتحدث عن تسلسل العديد من مقاتلي تنظيم القاعدة إلى سوريا للمشاركة في إسقاط نظام بشار الأسد(٥٨).

وقد زاد من هذا الاتجاه البيان الذي أصدره الشيخ أمين الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة، الذي أعلن فيه دعمه للانتفاضة في سوريا، وحث المسلمين في تركيا، والعراق، ولبنان، والأردن على مساعدة الثوار السوريين في نضالهم ضد نظام الأسد. وقد عد بيان الظواهري بمنزلة دخول لتنظيم القاعدة بشكل رسمي على خط الأزمة السورية، بعد أن دخلها من الناحية العملية الجهادية.

الجدير بالذكر أن أحد أهم التحديات، التي تعرقل مسارات السياسة الروسية، الوجود القاعدي في سوريا، خاصة أنه ليس جديداً. فهو موجود منذ الاحتلال الأمريكي للعراق. فضلاً عن ذلك، هناك عناصر القاعدة القادمة من ليبيا، وبلاد الشام، واليمن، والتي تتخذ من سوريا محطة للانطلاق داخل الأراضي العراقية. ومع مرور الوقت، تركزت العناصر الجهادية في المنطقة الحدودية بين العراق وسوريا(٥٩). وبعد قيام الحرب في سوريا، غير تنظيم القاعدة مساره من التدفق نحو العراق إلى التدفق نحو سوريا. ويتطلع هذا التنظيم في الوقت الراهن إلى مساعدة السوريين السنة على تعزيز أنفسهم على حساب العلويين المدعومين من قبل إيران، واستغلال عدم شعبية النظام العلوي بين المسلمين السنة كوسيلة لكسب موطن قدم له في سوريا.

فضلا عن العناصر الجهادية المتمركزة في المنطقة الحدودية بين العراق وسوريا، والذين سبق تدفق عدد كبير منهم إلى داخل

بالمجاهدين العرب، حيث عملت على تهيئة التربة لإنباتهم. فقد جاء على لسان هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، "نحن من خلقنا تنظيم القاعدة". فالتنظيم -على الأقل- في مرحلة التأسيس كان جزءاً من تصور أمريكي هدفه الانفراد بقيادة العالم، وتأكيد نهاية التاريخ، كما أشار فوكوياما. فقد أعطت الولايات المتحدة وحلفاءها للحرب في أفغانستان معنى مقدسا، حيث كانت سببا رئيسيا في إلهام جيل كامل من الإسلاميين بفكرة الجهاد، وفتحت المعسكرات وأسعا لعسكرة هذا الجيل وانفتاحه على العنف. وقد كانت أفغانستان ومعسكراتها أحد مصادر الجذب للجيل الثاني من القاعدة، والذي منحته الحرب على العراق، عام ٢٠٠٣، مجالاً واسعاً لمزيد من التطرف المخرب لل عمران وللتوازن الاجتماعي(٥١).

وعنى عن البيان أن الجذور التنظيمية لـ "داعش" (٥٢) تعود إلى الاحتلال الأمريكي للعراق، وكنتيجة مباشرة له(٥٣). ورغم تمتع هذا التنظيم بحاضنة شعبية قوية، خصوصاً من جانب بعض أوساط السنة التي همشها النظام العراقي في مرحلة ما بعد صدام، فإنه لم يتمكن من فرض نفسه كقوة يتعين أخذها في الحسبان إلا عقب وصول احتجاجات "الربيع العربي" إلى سوريا. فبعد أشهر قليلة من تفجر الاضطرابات ضد نظام بشار، تشكلت "جبهة النصرة" عام ٢٠١١، والتي أعلنت ولائها لتنظيم القاعدة، وراحت تشارك مع تنظيمات أخرى أبدت استعدادها لاستخدام القوة المسلحة في مواجهة النظام السوري. هنا، بدأت الأمور في التغيير على الأرض، خاصة بعد أن دخل تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (٥٤). وقد اشتهر إعلامياً ودولياً تحت اسم "داعش" (٥٥).

جاءت التنظيمات المتطرفة ذات الطابع الخوارجي لتجعل حروب العالم الإسلامي داخل أراضيه، وليست في مواجهة أعدائه، ومهدت الأرض لحرب طائفية، عدت فيها الشيعة العدو الرئيسي لها. ذلك الجيل الخوارجي الذي ينتمي إليه أبو مصعب الزرقاوي، وهو الجيل الثاني للقاعدة. أما الجيل الثالث، فهو جيل أبي بكر البغدادي. فمع تفجر الاحتجاجات في سوريا، وتنامي أعمال القمع لها من جانب نظام بشار الأسد، وتشكل جبهة النصرة، أعلن البغدادي الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام "داعش"، ثم نصب نفسه خليفة للمسلمين من الموصل، في يونيو ٢٠١٤، حيث تلقى البيعات من أخوات "داعش"، معلناً أن دولة الخلافة بخير، وأنها تتمدد(٥٦). ولعل هذا التنامي والتضخم الكبير في حجم وقوة التنظيمات الإرهابية يزيد الأزمة السورية تعقيداً، وينتقل بها من سيئ إلى أسوأ، وهو ما يمثل تحدياً واضحاً أمام السياسة الروسية إزاء الوضع السوري.

وفي واقع الأمر، من الصعوبة بمكان على أي مراقب محايد التشكيك في صحة تقارير عديدة أكدت أن الإدارة الأمريكية، تغاضت عن ممارسات إرهابية عدة ارتكبتها جبهة النصرة وغيرها من التنظيمات المشابهة في بداية الأزمة السورية. فقد دأبت واشنطن في تلك الفترة على وصف ما يجري في سوريا بأنه ثورة شعبية في مواجهة نظام مستبد، على الرغم من إصرار

ووفقاً لتصريح قدرى جميل، نائب رئيس الوزراء السوري، فإن الحرب الأهلية هناك وصلت إلى طريق مسدود، حيث لا يوجد لدى أى من طرفي تلك الحرب القوة الكافية لهزيمة الآخر. يعنى ذلك أن محصلة المباراة ستكون لا صفرية، أى أنه ليس هناك طرف فائز بالنقاط العشر مثلاً، وطرف آخر خاسر لكل تلك النقاط، وإنما ستكون المحصلة سلبية بالنسبة لكل من الطرفين، وأنه وضع لن يتغير لفترة من الوقت، بحسب المسئول السوري، من منطلق أن الاقتصاد السوري قد عانى خسائر بلغت نحو ١٠٠ مليار، دولار نتيجة الحرب بين الحكومة والمعارضة (٦٥).

والحق، فإنه، وفى ضوء ذلك، يمكن القول أن الوضع فى سوريا تحول إلى أكبر كارثة إنسانية فى هذا القرن، حيث تجاوزت الحالة السورية ما يسمى "الصوملة"، و"الأفغنة"، و"اللبننة"، و"العرقنة". إذ إن التدخل السافر دول القضية السورية، وجعل من أرضها ساحة لتحقيق المصالح وتصفية الحسابات. بينما أصبحت أصوات ومصالح الشعب السوري مهيمشة إلى درجة الغياب الكامل، والتجاهل المفرط من قبل الدول المتدخل، مما سلب السوريين -نظاماً، ومعارضة، وشعباً- سيادة القرار، وجعل من سوريا دولة تحت الوصاية الدولية، دون أن يسمى وصى معروف، يتحمل التبعات القانونية للوصاية، وفق القوانين الدولية (٦٦).

مما يذكر فى هذا الصدد أن روسيا فى تأييدها للنظام السوري، إنما هى مدفوعة بحسابات تتعلق بصلات بعض قوى المعارضة السورية بتنظيم الجهاد فى الشيشان، الذى سافر بعض أعضائه إلى سوريا ليحاربوا ضد نظام بشار الأسد. وتخشى روسيا من هزيمة نظام بشار الأسد، حيث إن وقوع النظام سيؤدى إلى تغيير أنظمة الشرق الأوسط، كما حدث فى الدول الوريثة للاتحاد السوفيتى، فيما عرف بالثورات الملونة (٦٧). يعنى هذا أن المصالح الروسية مهددة بنسبة كبيرة، حال حدوث ذلك، لاسيما عندما تنفرد قوى المعارضة المعادية لها بالسلطة فى سوريا.

رابعاً- السيناريوهات الروسية لمواجهة التحديات:

بعد أن قمنا باستعراض التحديات التى تواجه السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، كان لزاماً علينا تناول السيناريوهات الروسية للتعامل مع تلك التحديات ومواجهتها على الأرض، تلبية لحسابات المصالح، وعدم تهميش الدور الروسى تجاه الوضع فى سوريا. والحق، إن هذه السيناريوهات تأتى ضمن المسعى الروسى لإحداث الاتزان والاتساق فى ميزان القوى الفعالة على الأرض السورية، سواء، من خلال المواءمات الروسية - الأمريكية - الغربية من جانب، أو المواءمات الروسية - التركية من جانب ثان، أو، من خلال دعم المسار التفاوضى والتسوية السلمية بين النظام وقوى المعارضة من جانب ثالث وأخير.

أولاً- سيناريو التدخل العسكرى فى سوريا:

من المستبعد أن تقدم موسكو، طواعية، على إجراء مراجعات ذاتية لدورها فى الأزمة السورية ومواقفها منها كإجراء استباقى،

سوريا، فإن بعض دول الجوار السوري، مثل الأردن ولبنان، تستضيف على أراضيها تيارات جهادية، ترى مناخاً خصباً لتحقيق تطلعاتها الإرهابية، ما دامت حالة الاضطراب فى سوريا مستمرة بما يتيح لها فرصة نقل نشاطها إلى الداخل السوري، الأمر الذى دفع بعدد من الجهاديين من هذه الدول (الجوار) إلى التوجه إلى سوريا للانخراط فى الأعمال الجهادية هناك، بحسب زعمهم. وقد تواترت الأنباء عن تسلسل العديد من أعضاء تنظيم القاعدة إلى داخل الأراضى السورية، حيث تردد أن نحو ٦٠٠ عنصر من تنظيم القاعدة دخلوا إلى سوريا عن طريق الأراضى التركية (٦٠).

وقد اتخذت الجماعات الإرهابية داخل سوريا خطاً ثابتاً فى العمل، هو إنهاء النظام وهدمه، من خلال التستر بالغطاء الطائفى وبخطاب تكفيرى ضد النظام، وتحريض المواطنين داخل بعض المساجد، بعد صلاة الجمعة، على التظاهر، واستخدام السلاح، والهجمات على مراكز الجيش والشرطة، وتخريب أنابيب النفط الخام والغاز بهدف تدمير مصادر الطاقة، وتخريب سيارات الإطفاء فى درعا واللاذقية وغيرها، والإعلان عن قيام الدولة الإسلامية فى بلدة تلكخ الحدودية مع لبنان، يوم ١٠ مايو ٢٠١١، وتنصيب المدعو ناصر مرعى أميراً لها، فضلاً عن تهريب السلاح إلى سوريا (٦١).

ب- احتدام الصراع بين القوات الحكومية والتنظيمات الإرهابية فى سوريا:

غنى عن البيان أن الصراع تدور رحاه بين النظام السوري وعدد من التنظيمات المسلحة، وغير المسلحة، الإرهابية وغير الإرهابية، كجبهة النصرة، وتنظيم الدولة فى بلاد العراق والشام "داعش"، والجيش الحر، والائتلاف الوطنى السوري، هى قوى بينها من الخلافات والاختلافات ما يضيف إلى التعقيد البالغ للأزمة السورية. وقد وصل الأمر إلى حد المواجهات العسكرية المؤثرة بين تنظيم الدولة الإسلامية، فى العراق وسوريا، والجيش الحر، مما يعكس أن المواجهات المسلحة ليست فقط بين الجيش النظامى للدولة وقوات المعارضة (٦٢).

ومن المؤكد أن التنظيمات الجهادية الإرهابية المناهضة لكل من النظام السوري والسياسة الروسية المؤيدة له، وعلى رأسها تنظيم القاعدة -فى حالة سقوط نظام بشار الأسد- ستصبح خطراً حقيقياً على كل الأنظمة فى المنطقة، لأنها تؤمن بمشروع جهادى لا تسعى فقط إلى تطبيقه، بل تسعى أيضاً إلى تصديره إلى كل دول الجوار، ومن بعدها إلى كل دول العالم الإسلامى (٦٣)، وهذه هى أيديولوجية تنظيم القاعدة ومناطق تحركاته. ذلك أن هذا المشروع الجهادى هو الوحيد القادر على تحقيق حلم إقامة الدولة الإسلامية الكبرى (دولة الخلافة الإسلامية)، الأمر الذى من شأنه أن يهدد كل الأنظمة القائمة حالياً فى المنطقة (٦٤)، ويضرب كذلك المصالح الروسية فى سوريا، وفى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة. ولعل هذا السيناريو الجهادى للجماعات الإرهابية يمثل تحدياً تحسب له القيادة الروسية، وتخشى وقوعه بين الفينة والأخرى.

الجماعات الأخرى، كأحد تحديات السياسة الروسية في سوريا، إلى التأثير سلباً في وضع المعارضة السورية المدعومة من تركيا في الشمال، واتساع الدور الكردي في شمال البلاد، فضلاً عن أن هذا التدخل من جانب روسيا يضع هذه الأخيرة على الحدود الجنوبية لتركيا، مما يجعلها لاعباً رئيسياً يسعى إلى تغيير قواعد الصراع داخل الحدود السورية على حساب الدور التركي، مما ينال بدوره من الأمن القومي التركي، خاصة مع ثبوت العجز التركي عن تغيير دفة الأوضاع الميدانية في سوريا (٧٠).

ثانياً- سيناريو الردع دون الصدام المباشر مع تركيا:

مُثل التدخل الروسى في سوريا، في نهاية سبتمبر ٢٠١٥، تهديداً للاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، بل والأهداف التي سعت أنقرة إلى تحقيقها منذ اندلاع انتفاضة مارس ٢٠١١ في سوريا، في الوقت الذي تمثل فيه هذه الاستراتيجية بشكل عام، والسياسات التركية إزاء الأزمة السورية بشكل خاص، تحدياً كبيراً أمام السياسة الخارجية الروسية كما سبق التفصيل.

والحق إن إسقاط تركيا للطائرة الحربية الروسية "Su-24" بالقرب من الحدود السورية، في نوفمبر ٢٠١٥، زاد من تأزيم الموقف بين البلدين، حيث مُثل هذا الحدث ضربة قاصمة للعلاقات الروسية - التركية، وطعنة في الظهر، وفقاً لبوتين، إلى حد دفع بعض المحللين إلى القول باحتمالات حدوث مواجهة عسكرية بين البلدين على أرض سوريا. غير أنه لم يكن في استطاعة موسكو الرد عسكرياً بشكل كافٍ ومعتقول ضد أحد أعضاء حلف الناتو. لذلك، فقد احتفظوا بهدوءهم (٧١).

تأسيساً على ما تقدم، اتخذت روسيا بعض التدابير والإجراءات الاقتصادية، والتجارية، والعسكرية الانتقامية ضد أنقرة، كنوع من الإجراءات التصعيدية الردعية ضد تركيا. ومن هذه التدابير وتلك الإجراءات (٧٢):

١- على مستوى التدابير الاقتصادية والتجارية، تم حظر استيراد عدد من السلع والبضائع التركية، وحظر العمليات التجارية والاقتصادية ذات الصلة، فضلاً عن منع الشركات التركية من ممارسة أي نشاط داخل روسيا، منع استخدام الأيدي العاملة التركية، ووقف العمل بنظام الإعفاء من تأشيرات الدخول مع تركيا، ابتداءً من عام ٢٠١٦، ووقف رحلات الطيران التجاري (شارتر) بين البلدين، وكذا حظر الرحلات السياحية الروسية إلى تركيا.

٢- على مستوى التدابير العسكرية، قطعت وزارة الدفاع جميع الاتصالات العسكرية بين الجانبين، حيث تم وقف الخط الساخن الروسى، وسحب ممثل الأسطول الروسى في تركيا، الذي ينسق عمل الأسطول في البحر الأسود، كما قامت روسيا بنشر نظام الدفاع الجوى الأحدث في العالم، وفقاً لخبراء عسكريين، والمعروف باسم "إس ٤٠٠" في مطار حميميم العسكري بريف اللاذقية، مما يشير إلى جاهزية القوات الروسية للرد بالمثل ضد أي طائرة تركية تخترق الأجواء السورية، أي أن

استناداً إلى تقدير انعكاسات التحول في الموقف الأمريكى مع وصول دونالد ترمب إلى البيت الأبيض، وارتدادات هذا الموقف المتوقعة، أوروبا، وإقليميا، وعربيا، لأن هذا سيرتب على روسيا دفع تكاليف باهظة تمس نهج عسكرة سياستها الخارجية. فرغم الذرائع التي ساققتها لتبرير تدخلها العسكرى في سوريا، في ٣٠ سبتمبر عام ٢٠١٥، من قبيل مواجهة المتطرفين من أصول قوقازية، ومحاربة تنظيم الدولة "داعش"، ومنع انتشار الفوضى... إلخ، فقد برز جلياً أن ما أرادته بتدخلها العسكرى يتمثل في هدفين رئيسيين: الأول منع انهيار نظام الأسد، والآخر إحكام القبضة على الملف السوري لاستخدامه كورقة لتعزيز الدور الروسى في مواجهة واشنطن والغرب (٦٨).

والحق أنه عندما أقدم بوتين على استخدام القوة العسكرية في سوريا كفرصة مواتية وخطوة مهمة، فقد كان ذلك راجعاً إلى افتقار إدارة باراك أوباما، آنذاك، لاستراتيجية واضحة وفعالة تجاه الحرب الدموية في سوريا، وانكفاء السياسات الخارجية لواشنطن، وعدم تحريكها ساكناً ضد تدخل روسيا عسكرياً، وتوسيع قواعدها، وإقامة قواعد جديدة في سوريا. وبالفعل، نجح بوتين في إظهار أن بلاده قوة كبرى لها اليد العليا في الملف السوري، كما نجح في تقزيم الدور الأمريكى وتهميشه.

وقد كان للتدخل العسكرى الروسى في سوريا أثره الواضح على القوى الدولية والمحلية، حيث ظهر للجميع، قدرات الدب الروسى على الحسم، ودرح الخصوم على الأرض. فمثلاً، وفيما يتعلق بالجيش الحر -كفصيل منشق عن الجيش السوري- فإنه يبدو أكثر المتضررين من التدخل الروسى، حيث تعرض لكثير من الضربات الجوية الروسية. أما جبهة النصرة، ممثلة تنظيم القاعدة في بلاد الشام، فقد تعرضت معاقلها في اللاذقية لضربات شديدة من جانب القوات الروسية، كما تعرضت مواقعها الأخرى في محافظة إدلب لضربات مماثلة، فضلاً عن نجاح القوات الروسية في منع وصول إمدادات السلاح إلى الجماعات المسلحة الموجودة بالمنطقة. أما تنظيم "داعش" فقد تعرضت معاقله في سوريا لضربات جوية روسية، وفقاً لمصادر عسكرية روسية، حيث تم شن غارات جوية على ما يزيد على ألفين وخمسمئة موقع لـ "داعش"، منذ بدأت العمليات العسكرية الروسية في سوريا وحتى نوفمبر ٢٠١٥، مما أسفر عن تدمير مراكز مختلفة للقيادة، ومراكز التدريب للإرهابيين، ومعامل وورش لصنع العبوات الناسفة والصواريخ، ومستودعات للذخائر والوقود (٦٩). والحق إن هذا التدخل العسكرى الروسى، وما أصاب جماعات المعارضة الإسلامية بفصائلها المتنوعة، فضلاً عن الجيش الحر من خسائر، كان سبباً في تنامي معدلات الدعم المقدم إلى هذه الجماعات المستهدفة بالقصف الروسى من قوى دولية أخرى، منها تركيا والسعودية، مما يطيل أمد الصراع، وفقاً لكثير من المحللين.

وكشف الكثير من الدراسات عن أن تركيا تعد أحد أكبر الخاسرين من التدخل العسكرى الروسى بحكم الجوار الجغرافى لسوريا، وتأثيرها الكبير في الشمال. فهذا التدخل الروسى من شأنه أن يتجاوز بتداعياته مسألة "داعش" وغيره من

فقط، أو كليهما مع وساطة أوروبية - أمريكية، على ألا يتناول الاتفاق المذكور إعادة هيكلة اتفاق سوتشي، سالف البيان، وإنما البحث عن صيغة اتفاق يكون أقرب إلى اتفاق أضنة الموقع بين الحكومتين السورية والتركية عام ١٩٩٨ (٧٧). ومن، ثم فقد يكون اتفاق "أضنة ٢" في عام ٢٠٢٠، ببند توافق مع الوضع الميداني الراهن في الشمال السوري، هو الحل الحاسم لحالة الاحتقان السياسي، والعسكري، والأمني المتسيدة للمشهد السوري.

ثالثاً- سيناريو الحلول والمواءمات السياسية:

منذ اندلاع الأزمة السورية، أعلنت روسيا مرارا أن ثوابتها تتلخص في خمس نقاط أساسية، هي "التسوية السياسية عن طريق حوار غير مشروط، ولا للحسم العسكري، وإجراء انتخابات، ووضع دستور جديد، وقيام دولة ديمقراطية في سوريا". بل إن الرئيس بوتن أظهر عدم قلقه على نظام بشار الأسد في سوريا، رغم إيمانه واقتناعه بالتغيير.

ويبدو أن القادة الروس أرادوا أن يتخذوا الأزمة السورية لإظهار مدى قوتهم وتأثيرهم في الأزمات الدولية، فأعلنوا عودة اللاعب الروسي من جديد إلى مسرح الشرق الأوسط، خصوصا بعد الثورة الليبية، التي نظروا إليها بحسبانها ساحة شرق أوسطية، استطاع الغرب إبعادهم عنها وتجاهل دورهم فيها. ومن ثم، فهم يريدون من الدول الغربية أن تحسب لهم حسابا وتشركهم في حل القضايا والأزمات الدولية، وفي مقدمتها أزمات الشرق الأوسط.

والحق، أنه من المرجح أن تنتهي الممانعة الروسية إلى تفاوض وتفاهم مع الدول الغربية، ومن ثم التوصل إلى تسوية بين الجانبين، خلال المرحلة المقبلة، ترسي قواعد معادلة جديدة للتنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط. إذ لا غنى لروسيا، بحسبانها قوة ذات تأثير دولي، عن التفاهم مع الغرب، بدلا من أن تطلق مرحلة جديدة من الصراع، شبيهة بمرحلة الحرب الباردة، التي انتهت إلى غير رجعة.

ولعل من مؤشرات هذا التفاهم توافق الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي مع روسيا والصين على دعم مهمة المبعوث الدولي في سوريا، حينئذ، كوفي آنان، مع ملاحظة أن الموافقة الروسية مشروطة بالاستراتيجية الروسية لمستقبل سوريا، والتي لا تصل إلى حدودها القصوى في إحداث التغيير المطلوب في سوريا.

ويجب التأكيد، في هذا السياق، أن روسيا ترغب في خروج الولايات المتحدة من الصراع السوري على المدى الطويل، رغم المحاولات الروسية لإحداث قدر من التفاهم مع الولايات المتحدة بهدف تنفيذ مخطتها المتعلقة بنظام بشار الأسد. في المقابل، فإن حكومة موسكو ترى في تركيا شريك مفاوضات أكثر أريحية من الولايات المتحدة، على الرغم من أنهما ليستا على وفاق بشأن سوريا، إذ إن هناك تنسيقا بين البلدين بشأن المستقبل السياسي لسوريا، يمكن أن يصلا من خلاله إلى نقاط تفاهم تنهي الصراع الدائر في سوريا.

روسيا بذلك تكون قد فرضت -من الناحية العملية- حظرا جويًا، أو "جدارا ناريا" على الطائرات غير المرغوب بها، في دائرة نصف قطرها ٤٠٠ كيلو متر، ومركزها في مطار حميميم.

رغم هذه التدابير الروسية ضد تركيا، فإن خيار الوفاق الروسي التركي حول سوريا يبقى دائما هو أفضل السيناريوهات الواجب السير على نهجها، وكان أن تمت ترجمة ذلك من خلال اتفاق سوتشي بين موسكو وأنقرة عام ٢٠١٨ لوقف إطلاق النار في إدلب، حيث اتفق الطرفان على تخفيض التصعيد في المنطقة، وجعلها منطقة آمنة لجميع الأطراف، والالتزام ببند الاتفاق.

لم يحل هذا الاتفاق دون إقدام القوات السورية على توجيه ضرباتها للجماعات الإرهابية المعارضة في إدلب منذ ديسمبر ٢٠١٩ حتى تسببت في مقتل خمسة جنود أتراك يوم ١٠ فبراير ٢٠٢٠ (٧٣).

ولم تقف العمليات العسكرية السورية عند هذا الحد، بل استمرت حتى بلغ عدد القتلى في صفوف الجيش التركي ما يقرب من ٥٦ ضابطاً وجندياً، إثر العملية العسكرية الأخيرة للجيش السوري يوم الخميس الأخير من فبراير ٢٠٢٠، والتي أودت وحدها بحياة ٣٣ جنديا تركيا (٧٤)، وهو الأمر الذي أثار غضب القيادة السياسية التركية، ودخل بالعلاقات الروسية - التركية إلى مزيد من التوتر والتشاحن السياسي، وتبادل التصريحات الحادة. فمن جانبها، أعلنت أنقرة على لسان الرئيس أردوغان أن الجيش التركي سيقوم بالرد سريعا على كل هذه الاعتداءات السورية خرقا لاتفاق سوتشي بشدة ودون تهاون. في المقابل، كانت موسكو دائمة التحذير من إقدام تركيا على مثل هذه الخطوة التصعيدية (٧٥)، حتى نفذت أنقرة تهديدها بأقصى سرعة، عقب الهجوم السوري الأخير على إدلب نهاية فبراير ٢٠٢٠، كما سبقت الإشارة.

وقد أُلقت تلك الخطوات العسكرية من الجيش السوري في إدلب بظلالها القاتمة على مسار التفاهمات الروسية - التركية، في ظل التصريحات والتصريحات المضادة في هذا الشأن، مع إصرار دمشق على مواصلة هجماتها على إدلب، رغبة في إنهاك قدرات الجماعات الإرهابية هناك بتأييد ودعم روسيين واضحين ومكشوفين. ورغم ذلك، ففي الوقت الذي ينفذ فيه الجيش السوري عملياته العسكرية في إدلب، فقد سبق عملية الخميس الأخير من فبراير اجتماع مباحثات روسي - تركي في أنقرة، استمر زهاء الساعات الثلاث، تم الاتفاق خلاله على مواصلة جولات التفاوض بما كان يوحي حينئذ بأن اتفاقا متكاملا حول مصير إدلب والشمال السوري هو ما تسعى موسكو وأنقرة لإنجازه، خاصة أن الوفد الروسي ضم سياسيين وعسكريين، ورجال استخبارات، الأمر الذي أحبطته ضربات الجيش السوري الأخيرة، وما تلاها من رد تركي عنيف (٧٦).

في ضوء هذا التطور على صعيد العمليات العسكرية المتبادلة، فالأمل أن يكون هناك سعي لإبرام اتفاق شامل، تمهيدا لعرضه بصيغته النهائية في قمة تجمع الرئيسين أردوغان وبوتن

كحجر عثرة في طريق التوغل الروسى فى الشأن السورى، تأميناً لمصالحها الاستراتيجية فى سوريا، وفى المنطقة العربية عموماً، فضلاً عن التطلعات الروسية بعيدة المدى لقبض وإحكام سيطرتها على العالم، جنباً إلى جنب الولايات المتحدة الأمريكية. فروسيا الصاعدة تخطط لإعادة الأمجاد القديمة لمورثتها: الاتحاد السوفيتى، من خلال فرض الذات على المجتمع الدولى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل الشواهد الدولية أثبتت أن الوجود الأمريكى، ومعه الوجود الأوروبى، فى القضية السورية يمثل تحدياً مهماً فى مواجهة التحرك الروسى فى هذا الاتجاه، فضلاً عن الوجود التركى، والمساندة الواضحة للمعارضة السورية، ولكل التحركات والنداءات الدولية التى تطالب برحيل بشار الأسد وعناصر نظام حكمه. ولم تسلم السياسة الروسية تجاه سوريا من تحدٍ مهم وأجهته وعانت مثيله كثيراً فوق أرضها، وهو ذلك المتعلق بالجماعات المسلحة التى تقاوم القوات النظامية لبشار الأسد.

وعلى الرغم من التحديات التى تواجه السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، فإنها لم تقبل الاستسلام، معلنة تأييدها لنظام الرئيس السورى بشار الأسد، متبينة استمراره فى الحكم، رغم التيار الدولى الكبير الراض لمقائه فى مرحلة ما بعد تسوية الأزمة السورية، بل، والأشد من ذلك أنها ترفض توجيه أية ضربات عسكرية لنظام بشار الأسد، ودائماً ما تلوح باستخدام الفيتو لمنع أى قرارات تنطوى على المساس به أو بإزكان حكمه، بل إنها استخدمت هذا الحق المكتسب تاريخياً، والموروث سياسياً وقانونياً - فى عرقلة الكثير من القرارات الأممية ضد نظام بشار الأسد.

ولم تقف روسيا عند هذا الحد، بل أقدمت على خطوة غاية فى الجرأة، وكانت حاسمة إلى حد بعيد، وهى التدخل العسكرى الروسى فى سوريا - كما سبقت الإشارة - حيث كان له دور محورى فى وضع الكثير من النقاط على الحروف فيما يتعلق بالأزمة السورية وتشعباتها المختلفة من جانب، مع ضرورة عدم إنكار الآثار السلبية لهذا التدخل من جانب آخر.

وبعد دراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية وتحدياتها على الأرض، وسيناريوهات المواجهة، وسبل إحداث التوازن فى ميزان القوى المتصارعة على سوريا، توصل الباحث إلى عدد من النتائج المهمة، منها:

١- أن السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية وإن كانت تنهض على تاريخ من العلاقات الثنائية متعددة الاتجاهات فإنها تهدف بدرجة أو بأخرى إلى تثبيت أقدام الدب الروسى، ليس فقط فى سوريا، بل فى منطقة الشرق الأوسط قاطبة.

٢- القيادة السياسية الروسية لا تقف عند حدود فى مسعاها للحفاظ على مكانتها ودورها فى تمكين النظام السياسى الحليف فى سوريا، دون حساب لمصالح دول صديقة أخرى كدول مجلس التعاون الخليجى، وغيرها من الدول التى لا تربطها مصالح باستمرار نظام الأسد.

والحق، أنه إذا كان على روسيا الاختيار بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تسوية الأزمة السورية، بما يحقق مصالحها، فإنها ستختار الأولى، وتفضلها على الثانية، بل ستبذل كل الجهد لإخراج الثانية من الأراضى السورية، من منطلق أن هناك إمكانية وأرضية مهيبة لحوار بناء مع تركيا بشأن سوريا فى نهاية الأمر. فروسيا لا تمتلك مثل هذا الحوار مع الأمريكين.

الجدير بالذكر هنا أن انفجار مخزن الذخيرة فى منطقة ريف حماة، يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩، والذى راح ضحيته جنرال روسى كبير، بالإضافة إلى أحد الضباط و١٨ جندياً، قد شكل ضربة قاسية لنظام الأسد، وللمطموح الروسى فى الحسم العسكرى. ومع ذلك، فقد وظف الرئيس فلاديمير بوتين هذه الحادثة، فى أثناء خطابه فى ملتقى الحوارات الدولية للسياسات الخارجية "فالداى"، فى ٣ أكتوبر من العام ذاته، حيث أعلن موقفاً سياسياً واضحاً بإنهاء الأعمال العسكارية فى مناطق الشمال السورى، ووقف إطلاق النار من جانب واحد، تمهيداً لبدء حركة الحوار السياسى لحل الأزمة السورية (٧٨).

إن، فالحل السياسى الذى تطرحه روسيا للأزمة السورية بعد القضاء على المعارضة، التى تشكل قوة فى مواجهة نظام الأسد، يتمحور حول الإبقاء على الأخير فى مرحلة ما بعد التسوية. لذا، هى تحاول اليوم، ومن خلال اللجنة الدستورية، كسب المزيد من الوقت من أجل الحصول على دعم مالى دولى يساعدها بأن تكون رأس حربة، من خلال شركات الاستثمار التى تدعوها لإعمار سوريا. كما أنها تحاول تنظيف سجل الأسد، من خلال إلقاء القبض على الفاسدين فى النظام السورى، ومصادرة أموالهم، ومشاركة الإعلام فى الدعاية لهذه المواقف، التى تساعد فى تبييض وجه نظام الأسد على المستويين الدولى والإقليمى. فالأسد، من جانبه، يحاول إجراء إصلاحات حقيقية فى النظام، مما يساعد على إتاحة الفرصة له للبقاء على رأس السلطة، مع إعادة طرح اسمه فى إطار جهود قيام دولة سوريا الموحدة.

والمفارقة العجيبة، فى ضوء السيناريوهات سالفة البيان، لاسيما سيناريو الحلول السياسية، أن أغلب الحكومات والأنظمة العربية لا ترغب فى التغيير داخل سوريا، وهى ذاتها فى وضع وهن وضعف شديدين، ويكاد يكون تأثيرها محصوراً فى التمويل - وذلك وفق طلب القوى الكبرى صاحبة القرار والفاعلية فى الأزمة - أو فى الدعم السياسى لمن لا يملك التمويل، على الرغم من أن محاولات الحل بدأت عربية، من خلال جامعة الدول العربية تحديداً، ثم اعقب ذلك التدخل الأسمى، حيث سُمى المبعوث الأسمى كوفى أنان مبعوثاً أممياً، وكذا لجامعة الدول العربية فى آن واحد. وقد حسم هذا التدخل الأسمى موقف الدول العربية، التى بدأت تخسر دورها تدريجياً إلى أن تلاشى تماماً فى التأثير فى مسارات الحل فى سوريا (٧٩).

خاتمة:

نخلص مما سبق إلى أن السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية السورية تتأثر - بدرجة أو بأخرى - بتحديات كبرى تقف

الجماعات، أيديولوجيا بالجماعات الإرهابية في روسيا، وتهديدها للأمن القومي الروسي.

٨- أثبتت خبرة الأزمة السورية، وما ارتبط بها من تناحر واقتتال داخلي من جانب، وتناحر واقتتال بين القوى الدولية على أي منها من جانب آخر، أن خيار الحسم العسكري لن تكون له اليد الطولى، والغلبة في الشأن السوري -سواء كانت تلك القوى في جانب نظام الأسد، أم في جانب المعارضة-، وأن الحل السلمي، والجلوس إلى موائد المفاوضات، والركون إلى التنسيق والتفاهم أولى بكثير من قرار الحرب.

٩- لم تقف موسكو مكتوفة الأيدي إزاء التحديات التي تواجه سياساتها وطموحاتها في سوريا، حيث تمكنت من إضعاف قوى المعارضة السورية، لاسيما الجماعات الإرهابية، من خلال التدخل العسكري إلى جوار صفوف قوات الأسد، حيث تم تدمير الكثير من معقلها، ومنع وصول إمدادات السلاح إليها، كما استطاعت ردع تركيا، ابتداءً، من خلال تدابير عسكرية واقتصادية إلى أن أصبح هناك تنسيق أمني وسياسي فيما بينهما على الأرض.

١٠- أن ثنائية النظام والمعارضة هي أحد الأسباب الرئيسية وراء تعثر الحل السلمية على أرض سوريا، مما يحتم تجاوز هذه الثنائية، من خلال خلق كيان سوري مسئول وفعال، يساعد في الانتقال المباشر إلى بناء سوريا ما دام كل شيء سيكون بوصاية أو رعاية دولية.

٣- رأت موسكو أنه ما لم تكن دول الجوار الجغرافي جزءاً من الحل، وفقاً للاستراتيجية الروسية، فإنه ليس من المفيد أن تكون مثل هذه الدول جزءاً من المشكلة، كما هو الحال بالنسبة لتركيا.

٤- رغم الخلافات بين موسكو وأنقرة، فإنه يمكن لروسيا تغليب مصالحها في سوريا، وتنحية خلافاتها مع تركيا جانبا. وبدلاً من عدّ الأخيرة تحدياً يعيق الطموح الروسي، تم استقطاب تركيا، والتنسيق الأمني والسياسي معها، من أجل حسم الأزمة السورية وتحقيق مصالح الطرفين.

٥- رغم التنسيق الأمني الروسي - التركي، كما كشف عنه اتفاق سوتشي عام ٢٠١٨، فإن الاصطفاف التركي خلف صفوف المعارضة والجماعات الإرهابية في إدلب يظل سبباً للتشويش على هذا التنسيق وتآزيمه، لاسيما في ظل الهجمات الأخيرة للجيش السوري على إدلب، والتهديد التركي بالرد على أي اعتداءات من جانب جيش الأسد.

٦- تظل الولايات المتحدة الأمريكية أحد التحديات الكبيرة التي تقف حجر عثرة في مواجهة السياسات الروسية، ليس في سوريا فحسب، بل في منطقة الشرق الأوسط قاطبة، نظراً لاختلاف توجهات سياسات البلدين تجاه الأزمة السورية.

٧- حقيقة تهديد الجماعات الإرهابية على أرض سوريا للسياسات الروسية واستراتيجيتها القائمة على أساس أن الأسد جزء من الحل في مرحلة التسوية، وتأكيد وجوده على رأس السلطة في مرحلة ما بعد التسوية، فضلاً عن ارتباط تلك

الهوامش :

١- أردوغان: قتلنا ألفي جندي سوري .. وطلبت من بوتين "الابتعاد"، سكاي نيوز عربية ابو ظبي، ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٢ مارس ٢٠٢٠، متاح على الرابط: <https://cutt.us/hXKy1>

٢- د. عبدالمنعم المشاط، التحالف الدولي: الأهداف والتناقضات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٥، ص ٨٥.

3- Nikolay Kozhanov, Russia and the Syrian Conflict: Moscow's Domestic, Regional and Strategic Interests, Gerlach Press, July 2016.

٤- للمزيد من المعلومات حول تطورات الأوضاع في سوريا، راجع: حمزة المصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص - الاتجاهات - آليات صنع الرأي العام، الدوحة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

٥- كريم المظفر، بعد تصريحات كبرى .. نجاح كبير للدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية، الحوار المتمدن، العدد ٤٧٥، ١٦ مارس ٢٠١٥، تاريخ الدخول ٢٧ يناير ٢٠٢٠ على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=459725&r=0>

6- Margaret Klein, Ways out of Russia's Isolation on Syria, The Moscow Times, 30 March. 2012

7- Christopher Phillips, The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East, London: Yale University Press, 2016).

٨- أمجد جهاد عبدالله، د. محمد المجذوب (تقديم)، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية - الروسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى (٢٠١١)، ص ١٢٧.

٩- جورج سمعان، موسكو في حساباتها السورية .. والروسية، جريدة الحياة، ٣٠ يناير ٢٠١٢.

١٠- مروان قبالان، موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية: "تضارب لمصالح وتقاطعها في الأزمة السورية"، في خلفيات الثورة: دراسات سورية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أغسطس ٢٠١٢)، ص ص ٤٦١-٤٦٣.

١١- يذكر أن روسيا والصين قد استخدمتا حق النقض "فيتو" عند التصويت على مشروع قرار دولي من مجلس الأمن ضد سوريا في أكتوبر ٢٠١١ وفبراير ٢٠١٢.

١٢- لمزيد من المعلومات والتفاصيل، راجع: محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح (٥ حلقات)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل - أكتوبر ٢٠١١).

١٣- جورج سمعان، موسكو في حساباتها السورية .. والروسية، مرجع سابق.

١٤- فلاديمير بوتين، روسيا والعالم المتغير، شبكة فولتير، ٢٩ فبراير ٢٠١٢، تاريخ الدخول ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩، متاح على الرابط:

<http://www.voltairenet.org/article.173054html>

15- Layla Saleh, US Hard Power in the Arab World: Resistance, the Syrian Uprising and the War on Terror (Routledge Studies in Middle Eastern Democratization and Government), Routledge, Sept 2016.

16- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/25/4/2017>

17- Ibid.

١٨- د. نورهان الشيخ، الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٨٠.

19- Jon B. Alterman, Getting Syria Right, center for Strategic and International Studies (CSIS), 20 April 2012. Available at: www.csis.org/publication/getting-syria-right.

٢٠- د. نورهان الشيخ، الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠، مرجع سابق، ص ٨٠.

٢١- المرجع السابق، ص ٨١.

٢٢- مروان قبالان، موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية: "تضارب لمصالح وتقاطعها في الأزمة السورية"، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

23- Ghaidaa Hetou, The Syrian Conflict: The Role of Russia, Iran and the US in a Global Crisis, Routledge India, 1st Edition, washton, August 2018.

٢٤- مروان قبالان، موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية: "تضارب لمصالح وتقاطعها في الأزمة السورية"، مرجع سابق، ص ٤٧٨.

25- Ryuho Okawa, The Syrian Crisis: What Is God's Verdict on U.S. Military Intervention?, IRH Press Company Limited, Oct. 2013.

٢٦- د. مصطفى علوى، مباراة لا صفيرية: الصراع الدولى وحدود تراجع النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٣، ص ٢٦.

٢٧- أبو الفضل الإسناوى، راندا موسى (محرران)، المسارات المحتملة: مستقبل الأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية، المائدة المستديرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٤٩.

٢٨- لمزيد من التفاصيل، انظر: كمال ديب، أزمة فى سوريا الداخل وعودة الصراع الدولى ٢٠١١-٢٠١٣، (بيروت: دار النهار، ٢٠١٤).

29- Henry J. Anderson, America's War on Syria: Donald Trump's Attack on Bio-chemical Weapons: Myth or Truth?, Healthy Pragmatic Solutions Inc, August, 2018.

٣٠- هل تتغير معادلة الصراع الدولى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٩ أبريل ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩، متاح على الرابط:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/.16272.aspx>

٣١- د. مصطفى علوى، مباراة لا صفيرية، مرجع سابق، ص ٢٧.

٣٢- لمزيد من التفاصيل حول الصعود الروسى، راجع: د. نورهان الشيخ، استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية فى النظام الدولى، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٤، ص ١٧-٢٢.

٣٣- د. لمى مضر الأمانة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧٣)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص ٣٨٥-٣٨٦.

٣٤- د. أحمد قنديل، مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٦١-٦٢.

٣٥- د. نورهان الشيخ، المركز العربى للبحوث والدراسات، ٣١ مارس ٢٠١٤، متاح على الرابط: <http://www.acrseg.org/3684>

٣٦- على حسين باكير، محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة: المدخل لفهم الدور التركى فى المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٧١، الإمارات، أغسطس ٢٠١٠، ص ٧٢-٩٦.

٣٧- صاغ وزير الخارجية التركى، أحمد داود أوغلو سياسة تصفير النزاعات عام ٢٠٠٢، وتم تطبيقها فى العام ذاته.

38- Scot Macpead, The Cairo Review Interveiw: The Strategic thinking, Cairo Review of Glopal Affairs, No. 4, Cairo, Winter 2012, pp. 18-26.

٣٩- محمد نور الدين، تركيا وسوريا: من تصدير المشكلات إلى تصفير الثقة، فى عبد الإله بلقزيز (محرر)، رياح التغيير فى الوطن العربى، حلقات نقاشية عن مصر - المغرب - سورية - ليبيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، أبريل ٢٠١٢)، ص ٢١٤-٢١٧.

٤٠- لمزيد من التفاصيل بشأن الموقف التركى، راجع: بشير عبدالفتاح، حسابات أنقرة: مستجدات السياسة التركية فى الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة ٢٠١١، ص ١٢٠-١٢٣.

41- Ahmed Abdou, Shifting Turkish foreign policy after the Syrian Crisis in 2011: neo-classical realism theory gives a better analysis of the Turkish threat toward Syria, LAP LAMBERT Academic Publishing, Jan. 2014

٤٢- راجع هذه التصريحات على الرابط:

<http://breakingnews.sy/ar/article/.48186html>

٤٣- محمد نصر، سقوط الأقنعة .. أردوغان يفتح أبواب تركيا لإرهاب داعش، جريدة الوفد المصرية، القاهرة ١٩ أكتوبر ٢٠١٤.

٤٤- المرجع السابق.

٤٥- محمد نور الدين، تركيا وسوريا: من تصدير المشكلات إلى تصفير الثقة، مرجع سابق، ص ٢١٩.

٤٦- على حسين باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، فى خلفيات الثورة: دراسات سورية، (بيروت: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أغسطس ٢٠١٣)، ص ٥١٢-٥١٤.

٤٧- لمزيد من التفاصيل والمعلومات، راجع: د. ناصر زيدان، دور روسيا فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)، ص ٢١٨.

٤٨- د. لى مضر الأمانة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٢٢٦-٢٢٧.

٤٩- لمزيد من التفاصيل حول هذه التنظيمات ونشاطها فى سوريا، راجع: رابحة سيف علام، العنف فى سوريا .. حرب متعددة الجبهات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٩٦-١٠٠.

٥٠- د. نورهان الشيخ، التحديات والقيود: حدود الدور الروسى فى منطقة الشرق الأوسط، المركز العربى للبحوث والدراسات، ٣١ مارس ٢٠١٤، تاريخ الدخول أول فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط:

<http://www.acrseg.org/3684>

٥١- د. كمال حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولى فى مواجهة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٥، ص ١٠٠.

٥٢- لا شك فى أن تنظيم داعش هو تنظيم غير عربى، لأنه يتسم بالعالمية، حيث ينضم إليه عشرات الآلاف من المواطنين الأجانب القادمين من غالبية بلدان العالم، وهؤلاء هم الدعامة الأقوى لهذا التنظيم.

53- Malcolm Nance, Defeating Isis: Who They Are, How They Fight, What They Believe, Skyhorse Publishing; Reprint edition, Nov 2017.

٥٤- د. حسن نافعة، مأزق الحرب الأمريكية .. بين الضرورة والاختيار، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٥، ص ٨٧.

55- C.J. Knight, ISIS: Terrorism and the Rise of Isis- Origin of the Islamic State of Iraq and Syria, 2015.

٥٦- د. كمال حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولى فى مواجهة الإرهاب، مرجع سابق، ص ١٠٠.

٥٧- المرجع السابق، ص ١٠٠.

٥٨- على بكر، بؤر جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة فى أزمة سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٦٩.

59- Charles R Lister, The Syrian Jihad: Al-Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency, (USA: Oxford University Press, first edition, Feb 2016).

٦٠- على بكر، بؤر جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة فى أزمة سوريا، مرجع سابق، ص ٦٩.

٦١- المرجع السابق، ص ١٠٦-١٠٨.

٦٢- انظر: د. مصطفى علوى، مباراة لا صفرية: الصراع الدولى وحدود تراجع النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٥.

63- Daniel Byman, Al Qaeda, the Islamic State, and the Global Jihadist Movement What Everyone Needs to Know?, Oxford University Press, Aug 2015.

- ٦٤- على بكر، بؤر جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة فى أزمة سوريا، مرجع سابق، ص٧١.
- ٦٥- المرجع السابق، ص٧١.
- ٦٦- جمال قارصلى وطلال الجاسم، سوريا بين الحرب ومخاض السلام، (دمشق: مركز الآن، ٢٠٢٠)، ص٩٥.
- ٦٧- د. مصطفى علوى، مباراة لا صفيرية: الصراع الدولى وحدود تراجع النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٢٧.
- ٦٨- عامر راشد، روسيا والورقة السورية .. قواعد جديدة للعبة، موقع قناة الجزيرة، ٢١ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٧ يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط: <https://cutt.us/3Nie0>
- ٦٩- د. محمد سعد أبو عامود، تأثير التدخل الروسى فى سوريا وتداعياته، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٣، القاهرة، يناير ٢٠١٦، ص ١٢١-١٢٢.
- ٧٠- المرجع السابق، ص ١٢٢-١٢٣.
- ٧١- لوران لومباردى، روسيا وتركيا .. حلفاء الظروف بين المواجهة وعقد الصفقات، موقع المرجع، ١١ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الدخول ٦ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط:
- <https://www.almarjie-paris.com/12543>
- ٧٢- أحمد دياب، أبعاد الصراع التركى الروسى وتداعياته، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٣، القاهرة، يناير ٢٠١٦، ص١٤٣.
- ٧٣- مقتل الجنود الأتراك يخيم على مباحثات تركيا وروسيا حول سوريا، موقع قناة العربية، ١٠ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط: <https://cutt.us/xfQhO>
- ٧٤- أردوغان: قتلنا ألفى جندى سورى .. وطلبت من بوتين "الابتعاد"، مرجع سابق.
- ٧٥- روسيا تحذر تركيا من أى هجوم على إدلب السورية، موقع قناة العربية، ١٩ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٢١ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط: <https://cutt.us/MdFTx>
- ٧٦- تركيا تفتح حدودها أمام النازحين للهجرة إلى أوروبا .. مقتل ٣١ من الجيش السورى بقصف تركى فى إدلب ومحيطها، موقع الإمارات اليوم، ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٢ مارس ٢٠٢٠، متاح على الرابط: <https://cutt.us/yKkIL>
- ٧٧- بوابة رأى اليوم، ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط: <https://cutt.us/Q9Vny>
- ٧٨- مقتل الجنود الأتراك يخيم على مباحثات تركيا وروسيا حول سوريا، موقع قناة العربية، ١٠ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط: <https://cutt.us/zCVmf>
- ٧٩- روسيا تحذر تركيا من أى هجوم على إدلب السورية، موقع قناة العربية، ١٩ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٢١ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط: <https://cutt.us/PLQm0>